

طريقنا للخلاف في الفقه

بين الأئمة الأسلاف

تصنيف الشيخ الإمام العلاء العالم
محمد بن عبد الحميد الأستندى (٥٥٢ هـ)

حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة

الدكتور محمد زكي عبد البر

أستاذ الشريعة الإسلامية والقانون المدني
بكلليات الشريعة والقانون بالجامعات العربية
ونائب رئيس محكمة النقض
(سابقاً)

مكتبة
دار الشُّرَاثِ
٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

الحقوق جميعها محفوظة للمحقق الناشر
الدكتور محمد زكى عبد البر

﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾
(الرعد : ١٧)

﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾
(البقرة : ١٢٧)

فهرست مجمل

۱ — کتاب الطهارة	۱۲ — کتاب الودیعة	۲۳ — کتاب الوكالة
۲ — کتاب الزکاة	۱۳ — کتاب العارية	۲۴ — کتاب الکفالة
۳ — کتاب الصوم	۱۴ — کتاب الصيد	۲۵ — کتاب الحوالة
۴ — کتاب النکاح	۱۵ — کتاب الهبة	۲۶ — کتاب الصلح
۵ — کتاب الطلاق	۱۶ — کتاب السیوع	۲۷ — کتاب الرهن
۶ — کتاب العتاق	۱۷ — کتاب الصرف	۲۸ — کتاب الأثریة
۷ — کتاب الأیمان	۱۸ — کتاب الشفعة	۲۹ — کتاب الإکراه
۸ — کتاب الحدود	۱۹ — کتاب الإجازات	۳۰ — کتاب الحجر
۹ — کتاب السرقة	۲۰ — کتاب الشهادات	۳۱ — کتاب المأذون
۱۰ — کتاب السر	۲۱ — کتاب الدعوى	۳۲ — کتاب الجنایات
۱۱ — کتاب الغصب	۲۲ — کتاب الإقرار	

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم^(١)

للأستاذ الجليل الشيخ على الخفيف أستاذ الشريعة
الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ووكيل تلك
الكلية سابقاً

من خير ما يقدم المرء لأمته أن ينشر بعض ما طواه الزمن من تراث علمي كان فيما
مضى ركناً من أركان نهضتها ومظهرها من مظاهر عزتها وحضارتها وثمره يانعة من ثمار حياتها
وثقافتها .

وخير ما يحياه ويبعثه من ذلك ما كان متصلاً بحياتها الاجتماعية وروابطها الاقتصادية
والسياسية يقوم عليه أمنها وتطيب به حياتها وذلك هو الفقه .

ولقد كان الفقه الإسلامي من أهم الأسس والعوامل التي ساهمت في بناء الأمة
الإسلامية وتكوين حضارتها واتساع عمرانها وامتداد سلطاتها وانضواء الشعوب المختلفة
تحت لوائها ، لأنه فقه يقوم على العدالة ويشرع الحقوق ويصونها ويكفل الحرية ويلائم
الفطر السليمة ويزيل الفوارق ويقضي على الطبقات ويساير التطور ويمسك بالأصول
والقواعد العادلة ، لا تسيطر عليه شهوات الأفراد ولا أطماع الأحزاب والجماعات ولا
يخضع لهوى الأمراء والرؤساء ، ذلك بأنه مستمد من شرع لا يأتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، وإرشاد من رسول أمين لا ينطق عن الهوى ولا
يحيد عن الحق ، فجاء أول ما جاء ثابت القواعد راسخ الأساس سليم المبادئ صحيح

(١) كتبه أستاذنا الجليل المغفور له الشيخ على الخفيف تقديماً لكتاب « تحفة الفقهاء » لعلاء
الدين السمرقندي (٥٣٩ هـ) وأعدنا نشره في « ميزان الأصول في نتائج العقول — المختصر »
تحقيقنا ونشرنا . وها نحن نعيد نشره في هذا الكتاب لفائدته وتحيه للذكرى أستاذنا الجليل طيب الله
ثراه وجعل الجنة مثواه .

النتائج متفقاً مع الأعراف الصحيحة والعادات الحسنة والأخلاق الكريمة ، يهدف إلى الإصلاح لا الهدم ، ويدعو إلى السمو وينأى بجانبه عن الركود والقعود .

ولقد كان هذا الفقه وليداً لقيام الدولة الإسلامية وظهور دينها ، منه استمدت أصوله وأحكامه ، وبقدر حاجتها تعددت فروعه وامتدت أغصانه ، فكان في عهده الأول على قدر الحاجة إليه حلولاً لما حدث من مسائل وما اشتجر من خلاف وما وجد من نزاع في تلك البيئة القصيرة المدى المحدودة الرقعة المتقاربة الأركان البدوية الحياة الخشنة العيش المتجانسة الميول والعادات ، حتى إذا نعم عيشها ونما ثراها واتسعت أطرافها وامتدت حدودها فشملت أقطاراً وضمت أمماً ودولاً تختلف في عاداتها وتقاليدها ومعيشتها وأنظمتها^(١) وأقاليمها وأجوائها ، نما الفقه الإسلامي بنائها واتسع باتساعها وامتدت فروعه بامتداد حدودها وآتى أكله وبدأت حلوله تقوم على أصول تدرس وترتد إلى قواعد تبحث ومبادئ تؤسس وعندئذ تم للفقه الإسلامي نموه واكتمل له ازدهاره فتنوعت بحوثه وتفرعت مسائله واتسعت جوانبه وامتدت حدوده وتعددت فروعه .

كان الفقه الإسلامي أول ما وجد عبارة عن طائفة من الأحكام والفناوى التى صدرت من الرسول صلوات الله وسلامه عليه فيما عرض عليه من خلاف وما استفتى فيه من مسائل لا يتجاوزها إلى غيرها وكان فيها حاجات الناس يومئذ وكان وجوده بينهم كفيلاً بتكميل أى نقص وسد أية حاجة ، فإذا حدث ما لم يكن قد رفع إليه فزعوا إليه فقضى بينهم فأسلموا لقضائه ولم يكن لهم فيه خيرة ولا عنه تحيد .

ثم انضم إلى هذه الطائفة بعد وفاته صلوات الله عليه ما استنبطه أصحابه من أحكام وفناوى لما استجد من الحوادث وما نزل بهم من وقائع مما لم يحدث ولم ينزل بهم في زمنه صلوات الله عليه مسترشدين بأحكامه وفناويه التى حفظوها عنه مستهدين بهديه حين كان يشرع لهم ويقضى بينهم ويجتهد لهم .

وكانت هذه الطائفة من الأحكام تمتاز عن الأولى بالكثرة وتعدد الآراء ووجود الخلاف

(١) جمع « أنظومة » أى الأنظمة أو النظم (القاموس والمعجم الوسيط) .

وكان أصحابها يعملون بها بظن أنها توافق حكم الله وإن احتملت أن تكون على خلافه - وكان وجود الخلاف نتيجة لتعدد المفتين وعدم عصمتهم واتساع الدولة الإسلامية بدخول بلدان وأمم غير عربية في الإسلام .

ثم انضم إلى هاتين الطائفتين بعد ذلك طائفة ثالثة من الأحكام والفتاوى صدرت عن تلاميذ الصحابة من التابعين وتابعيهم ممن درسوا على الصحابة وأخذوا الفقه عنهم أو عمن أخذ عنهم . ثم جاء بعد هؤلاء من الفقهاء والأئمة المجتهدين من فرغ لدراسة الفقه واستنباط قواعده ووضع أصوله ومبادئه ، ورد الأحكام والفتاوى الموروثة إليها ، وتفريع المسائل المختلفة عليها ، ووضعت فيه المؤلفات ونظمت المناظرات حتى كان من كل ذلك نتاج طيب لا تفارقه جدته ولا تبدل نضرته ولا ينقطع مدده ، يتسع لحاجات كل أمة ويساير تطور كل زمن ولا يستعصى عن الاستجابة إلى المصالح ، وكان له في الأمة الإسلامية آثاره المحمودة في حياتها الاجتماعية ونهضتها الثقافية ووحدتها السياسية ومكانتها الخلقية - إلى أن كان من الحوادث والنوازل ما شغل الناس فصرفهم عنه وتركوا العمل به والبحث فيه وادعى العلم به بعد ذلك جهلة اتخذوه مرتزقاً ووسيلة إلى المال والتقرب من الأمراء والحكام واكتساب الجاه من ذلك التقرب ، فوصموه بما هو براء منه ولوثوه بأرائهم وأقوالهم وأفعالهم ، ونسبوا إليه النقص بسوء سياستهم ، فكان ذلك حججاً حجبهم عن الناس حقاً طويلة ، وساعد على ذلك ظهور عصبية عمياء لآراء لا تقوم على حجة ، وأحكام لا تستند إلى دليل ولا تصلح للناس ، وكان من وراء ذلك خلافات أدت إلى فرقة فرقت بين الناس بقدر ما حدث بينهم من خلاف وما تعدد من مذاهب إلى أن استقر الأمر أخيراً لبعضها واندرس باقيها فلم يبق منها إلى اليوم من له مكانة وأتباع سوى مذهب أبي حنيفة ومذهب مالك بن أنس ومذهب الشافعي ومذهب أحمد ومذهب الزيدية ومذهب الإمامية الإثني عشرية وقد يضاف إلى ذلك مذهب الإباضية أتباع عبد الله بن إباض الخارجي .

وهذه المذاهب هي مذاهب الجمهور الإسلامي في جميع الأقطار ، وقف عند اتباعها ونبذ ما عداها وجافى من عمل بغيرها على ما قد يكون له من قوة في الدليل وما قد يكون فيه من صلاحية وملاءمة للزمن وترفيه على الناس ، وذلك منهم تعصباً بدون

حجة وابتداعاً وتركاً للسنة إذ لم يكن معروفاً في عهد السلف الصالح بل ولا في عهد أصحاب هذه المذاهب نفسها . ذلك لأنهم لم يجتهدوا ولم يستنبطوا ليحملوا الناس على اتباعهم وتقليدهم بل كان للناس يومئذ الخيرة في استفتاء من يشاءون ممن تطمئن إليه أنفسهم وإلى العمل بفتياهم ضمائرهم حين لا يستطيعون أن يصلوا إلى حكم الله باجتهدهم ونظرهم .

كان كل ذلك سبباً في دفن هذا التراث المجيد وتراكم الأثرية عليه مع طول الزمن حتى خفى على كثير من الناس وبعد على المشترعين منهم إلى هذا الوقت إذ ظهرت النهضة العلمية والفقهية الإسلامية في البلاد الشرقية وخاصة مصر نتيجة لنمو الوعي القومي فيها وبعث الحركة العلمية والثقافية والتلفت إلى الماضي المجيد والرغبة في نرسنه مع شيوع الفكرة الاستقلالية والشعور بالحاجة إلى التكتل الإسلامي دفعاً لتسلط الأجنبي وضيحه واضطهاده واستغلاله وظهور الرغبة في توجيه البلاد الإسلامية إلى تهيئة أسباب الوحدة بينها في الثقافة والتشريع والاقتصاد والسياسة العامة وليس أصح لتوحيد القانون فيها من الالتجاء إلى الفقه الإسلامي واتخاذها أساساً لقوانينها ، منه استمدادها وعليه يكون قيامها .

عن كل هذا نظر الناس إلى ماضيهم فأروا سنا الفقه الإسلامي ونوره يشع من تحت ما تراكم فوقه من أنقاض فأخذ الفقهاء في بعثه ونوطىء أكنافه وتعييد سبله وإظهاره للناس بثوب بهى قشيب حتى يكون لهم منه في حاضرم مستمد لتشريعهم ومعين لقوانينهم بدلاً من الالتجاء إلى تشريع أجنبي عنهم لم يوضع لهم ولا يتلاءم مع ماضيهم وحاضرم ولا يتفق مع أخلاقهم وعاداتهم ولا يتمشى مع معتقداتهم ونقائليدهم .

ولقد بدأت هذه الحركة المباركة بوضع قوانين مصرية في بعض مسائل الأسرة ومشاكلها لم يتقيد فيها واضعها بمذهب أبى حنيفة الذى كان عليه العمل في مصر فوضع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ في أحكام نفقة الزوجية والعدة والتطليق للعجز عن النفقة والتفريق بعيب في الزوج وأحكام المفقود ، والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في أحكام الطلاق والتطليق للضرر ولغيبية الزوج وحبسه وبعض أحكام النسب والعدة والمهر

وسن الحضانة وبعض أحكام المفقود ، ووضع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في بعض مسائل الأوقاف مما جأر فيه الناس بالشكوى وطلبوا الخلاص منه ، ووضع القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في أحكام الوصية ووضع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ في أحكام الميراث ، وألفت لجان لوضع قانون عام في مسائل الأحوال الشخصية وهي مرحلة جديدة خطتها مصر وانتقلت منها إلى بعض البلاد الشرقية كسورية فوضع فيها قانون في الأحوال الشخصية « الزواج والطلاق والعدد والنفقات والنسب والحضانة والرضاع والأهلية والنيابة المالية والوصية والميراث » وتونس فوضع فيها قانون لمسائل الأحوال الشخصية . وإنها لمرحلة تؤذن بعهد جديد في البلاد الشرقية : عهد توحيد التشريع فيها وسن القوانين لها على أسس من الشريعة الإسلامية شريعة الأسلاف والأوطان ومصدر كثير من العادات والتقاليد والأخلاق - عند ذلك يعود لهم مجدهم وتقوى وحدتهم وتشتد إصرتهم وتجتمع كلفهم فترجع إليهم قوتهم ويعود لهم سلطانهم ويتم لهم استقلالهم في شتى نواحي جهودهم ومضطربهم في هذه الحياة حياة الجد والكفاح والمثابرة والقوة والسلطان والغلب .

وإن في قيام الدكتور محمد زكي عبد البر بإخراج هذا الكتاب - كتاب تحفة الفقهاء لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى من فقهاء القرن السادس الهجرى ونشره في الناس - سليما ، محققاً ، مضبوطاً - لمساهمة منه محمودة في بناء هذه النهضة الفقهية المباركة المرتقبة الثمرة نهضة إحلال التشريع الإسلامى على وضعه الصحيح في البلاد الشرقية محل التشريع الوضعى الغربى وخاصة إذا لوحظ أن ذلك قد جاء في عهد عهد فيه بالقضاء في مسائل الأحوال الشخصية على وفق الشريعة الإسلامية إلى رجال القانون الوضعى - قضاة المحاكم المصرية - فكانوا بسبب ذلك في حاجة إلى الرجوع والنظر في كتب الشريعة والانصال بالفقه الإسلامى والتزود منه والتعرف بأصوله وحكمه وأغراضه - وكل هذا يحتاج إلى كتب في الفقه جامعة ميسرة لا يمل طولها ولا يفوت الغرض بسبب إنجازها . ولذا كان الدكتور محمد زكي عبد البر موفقاً حين اختار هذا الكتاب وحين اتجهت نفسه في هذا الوقت إلى نشره ، فالكتاب من ناحية موضوعه مجموعة قيمة من

الشافعي فيها أحياناً وبما ذهب مالك أحياناً أخرى على وضع تجنب فيه مؤلفه الطول الممل والاختصار المخل .

وهو من ناحية ترتيبه وعرضه للمسائل ونفريعتها وردها إلى أصولها أقرب ما يكون إلى ما انتهى إليه التأليف في العصر الحاضر من استعراض لمسائل الأبواب جملة وترتيبها ترتيباً منطقياً تقودك فيه كل مسألة إلى المسألة التي تليها بحيث تجدها متصلة بها وبما قبلها كاتصال الحلقة في السلسلة فلا تكاد تشعر في الباب بانتقال مفاجيء من موضوع إلى آخر لا يتصل به بل تحس كأنك لا تزال في موضوعك الذي بدأته وذلك ما يعين على جمع الفكر واتصال النظر وفهم الموضوع واستيعابه من جميع أطرافه .

وهو من ناحية أخرى سهل الأسلوب بين العبارة لا تشعر فيه بتعقيد ولا بخفاء بل يلزمك ما قرأت فيه ظهور المعنى وجلاء المراد ووضوح الغرض .

لهذا كان اختيار الدكتور محمد زكي عبد البر اختياراً موفقاً إذ أنه بهذا الاختيار أتاح لمن لم يتعود القراءة في الكتب الفقهية ولم يمرن على أسلوبها الاصطلاحي أن يأخذ منه الفقه الإسلامي وأن يتفهم مسأله ، كما أتاح للمعاهد العلمية الإسلامية فرصة اختيار كتاب قيم لدراسة فقهه أبن حنيفة باستيعاب غير ممل وأن تجد فيه طلبتها من ناحية الترتيب وسهولة العبارة وحسن العرض مما يوفر الزمن لطالب البحث ويجنبه أن يضيعه في فهم الأساليب وجل رموزها وتفهم عبارتها والكشف عما يراد منها .

وإني لأرجو إذا تم طبعه أن يسر للناس البحث فيه بوضع فهرس له تفصيلية على النمط العصري المعروف في كتب الفقه الوضعي . إنه بذلك يستحق شكراً فوق شكر وثناء بعد ثناء ويخدم الفقه الإسلامي خدمة لا تقل عن خدمته في نشر هذا الكتاب .

هذا وإذا كان الدكتور محمد زكي عبد البر قد قام بهذا العمل الجليل في محيط الفقه الإسلامي فاستحق عليه الشكر ، فإنه إلى ذلك قد ضرب لزملائه وأقرانه من رجال القانون خير مثل وسن لهم أحسن سنة في الإقبال على البحث في الفقه الإسلامي ونشر

كتبه القيمة المفيدة التي أتى عليها الزمن فخبأ نورها وزال من بين الكتب المعروفة اسمها - ففي ذلك إنماء لثقافتهم التشريعية وإعلاء لمنزلتهم القانونية وإظهار لكنوز أسلافهم التشريعية - وفق الله رجال القانون إلى إحياء الفقه الإسلامي ونشره وإلى خدمته وبعثه .

القاهرة في يناير سنة ١٩٥٦ م

على الخفيف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

منذ سنين وفقنا الله ، جل وعلا ، وأمدنا بفيض من حوله وقوته ، فضلاً منه ونعمة - فحققنا ونشرنا ، لأول مرة ، كتابين عظيمين ، لرجل عظيم . أحدهما في « الفقه » والآخر في « أصول الفقه » . أما الكتاب الأول فهو « تحفة الفقهاء » . وأما الثاني فهو « ميزان الأصول في نتائج العقول - المختصر » وكلاهما من تصنيف الشيخ الإمام علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ . متعه الله من علمه .

واليوم يتوالى علينا فضل الله - جل وعلا - فننشر لأول مرة أيضاً - على التعاقب - بعد التحقيق والتعليق كتابين عظيمين لرجل عظيم آخر . والكتابان في العلمين السابقين نفسهما : « الفقه » و « أصول الفقه » . والرجل من المنطقة نفسها ، السخية بعلمائها : سمرقند . في الزمن نفسه : منتصف القرن السادس الهجري مما دعا إلى الخلط بينهما ، أو الجمع بين إنتاجهما العلمي الخصب ونسبة بعضه خطأ إلى أحدهما . أما الكتاب الأول الذي ننشره الآن فهو « طريقة الخلاف بين الأئمة الأسلاف » . وأما الكتاب الثاني الذي سيعقب هذا إن شاء الله فهو على الخلاف في اسمه - كما سيأتي في مقدمة نشره - « بذل النظر في أصول الفقه » أو « الميزان في أصول الفقه » أو « أصول الفقه » .

وأما الرجل فهو محمد بن عبد الحميد الأسمندي السمرقندي ، نور الله ضريحه . ويلاحظ - منذ البداية - أنه لم يحظ بمثل ما حظي به الأول (علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ) من شهرة وذووع صيت مع الاعتراف بعلمه وفضله . ولعل مرجع ذلك إلى طبع كل منهما فأحدهما منبسط على الناس والآخر منطوٍ على نفسه وعلمه وتفكيره - فطرة الله . وفي كل خير .

ونقدم لهذا الكتاب « طريقة الخلاف » بكلمات أربع :

الأولى - عن المؤلف .

والثانية - عن الكتاب .

والثالثة - عن منهجنا فى النشر .

والرابعة - عن منهج المناظرة .

ونرجع فى ذلك إلى المصادر الأصلية . وقد نشرناها فى آخر الكتاب مرتبة حسب تاريخ وفاة المؤلف .

ونبه إلى أنا نكتفى غالباً - فى هذه الكلمات - بذكر اسم المؤلف أو الكتاب ، دون ذكر رقم الجزء أو الصفحة ، لأن الترجمة فيها لا تستغرق أكثر من صفحة أو صفحتين ، وموضعها معروف مشار إليه فى سجل المراجع . وعلى كل فسهل الوصول إليها فى كتب التراجم والطبقات حيث الترجمة مرتبة وفقاً للترتيب الهجائى لاسم المؤلف أو الكتاب ، مع الاهتمام فى الطبقات الحديثة المحققة لهذه الكتب بإيراد عدة فهارس ، بالأسماء والأنساب والكنى إلخ مما ييسر الوصول إلى الترجمة المطلوبة .

ونبه أيضاً إلى أنا قد نطيل فى أمر المؤلف حيث قد يكفى الإيجاز ، إمعاناً فى التعريف به ، وإظهار فضله ، لعدم انتشار ذكره . فلم يذكره مثلاً : الشروانى فى طبقات الإمام الأعظم أبى حنيفة (المخطوط ٨٤٣ تاريخ بدار الكتب المصرية) ولا ابن كمال باشا فى « طبقات فقهاء الحنفية » (المخطوط ١٥١٢ تيمور تاريخ بدار الكتب المصرية) وكى يعيننا ذلك على نفى ما وصم به مما سيأتى بيانه .

ونحن نؤثر الترتيب التاريخى فى كل ما نعرض ما استطعنا إلى ذلك . وقد نكون التزمنا فى ذلك لزوم ما لا يلزم مما أتعبنا كثيراً ، ولكنه الحرص على بلوغ الكمال ما أمكن .

والله الموفق والهادى إلى أقوم سبيل : ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ .

والرابعة - لما كان المؤلف قد اتبع فى هذا الكتاب أسلوب المناظرة ، رأينا أن نضيف إلى هذه المقدمة « منهج المناظرة » نقلاً عن علاء الدين السمرقندى من كتابه « ميزان الأصول فى نتائج العقول - المختصر » ص ٧٦٣ - ٧٧٣ .

(أولاً) المؤلف

نتكلم فيما يلي على :

- | | | |
|--------------------------|------------------------------|---------------|
| ١ — تاريخ مولده ووفاته . | ٢ — اسمه . | ٣ — أسرته . |
| ٤ — نعته . | ٥ — كنيته . | ٦ — نسبته . |
| ٧ — بلده . | ٨ — أوصافه العلمية . | ٩ — مشايخه . |
| ١٠ — تلاميذه . | ١١ — صحبه . | ١٢ — رحلاته . |
| ١٣ — مؤلفاته . | ١٤ — وصمتان لا دليل عليهما . | |

١ — تاريخ مولده ووفاته :

ولد المؤلف رحمه الله بسمرقند سنة ٤٨٨ هـ .
وتوفي ببخارى سنة ٥٥٢ هـ^(١) (أو ٥٥٣ هـ) وهو ابن ٦٤ سنة . وقيل إنه توفي
سنة ٥٦٣ هـ^(٢) .

٢ — اسمه :

اختلف في اسمه . وخلط البعض بينه وبين علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد
السمرقندى صاحب « تحفة الفقهاء » و « ميزان الأصول في نتائج العقول » المتوفى
سنة ٥٣٩ هـ .

والاتفاق بين أصحاب التراجم والطبقات أنه « محمد بن عبد الحميد » وهو ما جاء
في أول كتاب أصول الفقه له (خطبته) وعلى الغلاف . ففي الصفحة الأولى من

(١) كذا قال القرشى في الجواهر ، ٢ : ٧٤ - ٧٥ . والفيروزابادى والكفوى . وفي ابن
قطلوبغا ، تاج التراجم ، ص ٥٦ ، أنه ولد سنة ٤٠٨ هـ . والظاهر أنه خطأ مطبعى . وأنه توفي
سنة ٥٥٢ هـ .

(٢) كذا قال العيني في عقد الجمان ، والأتابكى في النجوم الزاهرة ، ٥ : ٣٧٩ : أنه توفي
سنة ٥٦٣ هـ .

الكتاب (أصول الفقه — ص ١ من المخطوطة) : « قال الإمام الأجل الكبير الأستاذ الشيخ الإمام علاء الدين عالم علماء الشرق والصين محمد بن عبد الحميد رحمه الله ... » وعلى الغلاف « كتاب الميزان في أصول الفقه تأليف الشيخ الإمام الأجل العالم علاء الدين عالم علماء الشرق والصين محمد بن عبد الحميد السمرقندي نور الله ضريحه ... » .

ونجد المزيد في قول السمعاني (أبو سعد عبد الكريم — ٥٦٢ هـ) ، وكان معاصراً له وبينهما لقاءات ، في « الأنساب » إنه : أبو الفتح محمد بن عبد الحميد بن الحسين ابن الحسن بن حمزة الأسمندي يعرف بالعلاء العالم من أهل سمرقند « (١) » .

(١) وقال ابن الجوزي (٥٩٧ هـ) في المنتظم : « محمد بن عبد الحميد بن الحسن أبو الفتح الرازي » .

وقال ابن الأثير (٦٣٠ هـ) في اللباب : « أبو الفتح محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين الأسمندي » .

وقال الصفدي (٧٦٤ هـ) في الوافي بالوفيات : « محمد بن عبد الحميد بن الحسين بن الحسن أبو الفتح الأسمندي السمرقندي » .

وقال ابن كثير (٧٧٤ هـ) في البداية والنهاية : « محمد بن عبد الحميد بن أبي الحسين أبو الفتح الرازي المعروف بالعلاء العالم » .

وقال القرشي (٧٧٥ هـ) في الجواهر . والفيروزابادي (٨١٧ هـ) في المرقاة الوفية : « محمد ابن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين بن حمزة أبو الفتح الأسمندي » .

وقال ابن حجر (٨٥٢ هـ) في لسان الميزان : « محمد بن عبد الحميد السمرقندي الملقب بالعلاء العالم » .

وقال العيني (٨٥٥ هـ) في عقد الجمان : « محمد بن عبد المجيد بن أبي الحسين أبو الفتح الرازي المعروف بالعلاء العالم » .

وقال الأتابكي (٨٧٤ هـ) في النجوم الزاهرة : « محمد بن عبد الحميد أبو الفتح علاء الدين الرازي السمرقندي » .

وقد أكثرنا من النقول في الهامش لبيان مدى الاختلاف في اسمه . ولعلنا لو تابعنا النقول عن أصحاب التراجم والطبقات الآخرين لوجدنا مزيداً من الخلاف في اسمه واسم آبائه وكنيته ونسبه . ونكتفى بالإشارة إلى أن الغالبية على أنه « محمد بن عبد الحميد » . وفي ابن العماد (٧٨٩ هـ) في الشذرات ، وفي العيني (٨٥٥ هـ)

= وقال ابن قطلوبغا (٨٧٩ هـ) في تاج التراجم : « محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين ابن حمزة أبو الفتح المعروف بالعلاء العالم الأسمندي » .

وقال السيوطي (٩١١ هـ) في طبقات المفسرين : « محمد بن عبد الحميد بن الحسين بن الحسن بن حمزة أبو الفتح الأسمندي السمرقندي المعروف بالعلاء العالم » .

وقال اللكنوي (٩٩٠ هـ) في كاتيب أعلام الأخيار : « شيخ الإسلام علاء العالم علاء الدين أبي حامد محمد بن عبد الحميد بن الحسين أبو الفتح الأسمندي (؟) السمرقندي » .

وقال التميمي (١٠٠٥ هـ) في الطبقات السنية : « محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين بن حمزة أبو الفتح الأسمندي (؟) » . وظاهر أن هناك خطأ مطبعياً في الكلمة الأخيرة والصحيح : « الأسمندي » . وقال أيضاً : « محمد بن أحمد الإمام أبو بكر الأصولي المنعوت علاء الدين له في الأصول كتاب سماه « ميزان الفصول (؟) في نتائج العقول على مذهب أبي حنيفة » ولعله يقصد محمد بن أحمد علاء الدين السمرقندي صاحب « تحفة الفقهاء » و « ميزان الأصول في نتائج العقول » وقد وقفنا الله لتحقيقهما ونشرهما . وهو غير هذا المؤلف .

وقال القاري (١٠١٤٠ هـ) في طبقات الحنفية إنه : « محمد بن عبد الحميد الأسمندي السمرقندي يعرف بالعلاء العالم » .

وقال حاجي خليفة (١٠٦٧ هـ) في كشف الظنون عند كلامه على « عيون المسائل في فروع الحنفية » ، ٢ : ١١٨٧ : « ذكر ابن الشحنة أنه محمد بن عبد الحميد الأسمندي المعروف بالعلاء العالم شرح عيون المسائل لأبي الليث » . وفي كلامه على « منظومة النسفي » ، ٢ : ١٨٦٧ ذكر أنه « شرحها الأسمندي المعروف بالعلاء العالم » وفي كلامه على « مختلف الرواية » ، ٢ : ١٦٣٦ قال : « الإمام علاء الدين محمد بن عبد الحميد » . ولعله يقصد بابن الشحنة محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي الثقفى أبو الفضل (٨٠٤ — ٨٩٠ هـ) ولعل المقصود كتابه « طبقات الحنفية » في عدة مجلدات . انظر : البغدادي ، هدية العارفين . والزركلي ، الأعلام .

وذكر ابن العماد (١٠٨٩ هـ) في شذرات الذهب أنه « أبو الفتح محمد بن عبد الحميد =

في عقد الجمان أنه « محمد بن عبد الحميد ». وفي اللكنوى (١٣٠٤ هـ) في الفوائد البهية أنه « محمد بن عبد الرشيد ». ولعل فيها تحريفاً عن « عبد الحميد ». والله أعلم .

= السمرقندى . وكان كذلك في أصل النجوم الزاهرة (طبعة دار الكتب المصرية ، ٥ : ٣٧٩) وصوب إلى « عبد الحميد » .

وذكر اللكنوى (١٣٠٤ هـ) في الفوائد البهية : « محمد بن عبد الرشيد بن الحسين علاء الدين أبو حامد السمرقندى الأسمندى » . ونقل عن « الأنساب » أنه « أبو الفتح محمد بن عبد الحميد بن الحسين بن الحسن بن حمزة ويعرف بالعلاء العالم » وقال إن اللكنوى ذكر أنه « محمد بن عبد الحميد في ترجمة الأشرف » ونقل عن القارى (المتقدم) أنه « محمد بن عبد الحميد الأسمندى السمرقندى يعرف بالعلاء العالم » ولعل « عبد الرشيد » تحريف لـ « عبد الحميد » .

وذكر إسماعيل البغدادى (١٣٣٩ هـ) في هدية العارفين أنه « محمد بن عبد الحميد بن الحسن ابن حمزة الأسمندى علاء الدين أبو بكر السمرقندى » . وفي إيضاح المكنون : « بذل النظر في الأصول لعلاء الدين أبى بكر محمد بن عبد الحميد الأسمندى السمرقندى » . وذكر أيضاً في إيضاح المكنون ، ٢ : ٦١٣ : « ميزان الفصول في تاريخ العقول — من أصول الفقه لعلاء الدين أبى بكر محمد بن أحمد الأصولى الحنفى المتوفى سنة ... » ؟ ولعله يقصد هنا « ميزان الأصول في نتائج العقول » لعلاء الدين السمرقندى محمد بن أحمد بن أبى أحمد صاحب « التحفة » أيضاً ، فيكون هناك تحريف في اسم الكتاب .

وذكر كحالة (؟) في معجم المؤلفين أنه « محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين بن حمزة الأسمندى السمرقندى علاء الدين أبو الفتح » وذكر تاريخ ميلاده ووفاته كذا : « ٤٨٨ — ٥٦٣ هـ . ١٠٩٥ — ١١٦٥ م » وهذا ما جاء في ج ١٠ ص ١٣٠ ولكن جاء في ص ١٦٥ من الجزء نفسه : « محمد الأسمندى ٤٨٨ هـ — ١٠٩٥ م : « محمد بن عبد الرشيد بن الحسن ابن الحسين السمرقندى الأسمندى الحنفى (علاء الدين أبو حامد) فقيه مفسر من آثاره » تعلية » في مجلدات وتصانيف في الخلاف والتفسير » وأشار إلى اللكنوى ، الفوائد البهية ، ص ١٧٦ وبالرجوع إلى الفوائد البهية نجد العبارة نفسها : « محمد بن عبد الرشيد بن الحسين بن الحسن بن حمزة ويعرف بالعلاء العالم » وقد تقدم . ويلاحظ أن ما ذكره كحالة ثانياً هو تاريخ الميلاد لا تاريخ الوفاة (٤٨٨ هـ — ١٠٩٥ م) .

وذكر الزركلى (؟) في الأعلام أنه « محمد بن عبد الحميد بن الحسين بن الحسن بن حمزة الأسمندى السمرقندى أبو الفتح علاء الدين » .

٣ — أسرته :

لم تحدثنا كتب التراجم والطبقات التي رجعنا إليها - على تعددها - عن أسرته : عن زوجته وأولاده كما حدثتنا عن علاء الدين السمرقندي وبنته « فاطمة » وزوجها « علاء الدين الكاساني » فضلاً عن الأئمة : أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وكثير من الفقهاء .

٤ — نعته :

- قال البعض إنه « المعروف بالعلاء العالم »^(١) .
- وقال البعض إنه « المعروف بالعلاء »^(٢) .
- وقال البعض إنه « العلاء السمرقندي »^(٣) .
- وقال البعض إنه « علاء الدين »^(٤) .

= وفي فهرست دار الكتب المصرية عند الكلام على « مختلف الرواية » ، ١ : ٤٦١ أنه تأليف « علاء الدين محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين بن حمزة أنى الفتح الأسنندی المعروف بالعلاء السمرقندي » .

وفي فهرست مكتبة قولة بدار الكتب المصرية عند الكلام على « طريقة الخلاف بين الأئمة » ، ١ : ٣٦٨ أنه تأليف « علاء الدين محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين المعروف بالعلاء السمرقندي » .

وفي بروكلمان ، ١ : ٤٦٣ : « محمد بن عبد الحميد الأسنندی » .

(١) السمعاني — ابن الجوزي — ابن كثير — العيني — ابن قطلوبغا — السيوطي — الداودي — اللكنوي — حاجي خليفة عند كلامه على « مختلف الرواية » وعلى « عيون المسائل » وعلى « الهداية في الكلام » وعلى « منظومة النسفي في الخلاف » .

(٢) الصفدي .

(٣) الصفدي .

(٤) الأتابكي — الكفوي — حاجي خليفة — اللكنوي — إسماعيل البغدادي .

٥ - كنيته :

قال البعض إنه « أبو الفتح »^(١) .

وقال البعض إنه « أبو حامد »^(٢) .

وقال البعض إنه « أبو بكر »^(٣) .

٦ - نسبه :

قال البعض إنه « الأسمندي » نسبة إلى أسمند (بفتح الهمزة أو ضمها على الخلاف) وهي قرية من قرى سمرقند^(٤) .

وقال البعض : « السمرقندي »^(٥) والبعض إنه : « من أهل سمرقند »^(٦) .

وقال البعض : « الأسمندي السمرقندي »^(٧) .

وقال البعض : « الرازي »^(٨) .

(١) السمعاني — ابن الجوزي — ابن الأثير — الصفدي — ابن كثير — القرشي — الفيروزابادي — العيني — الأتابكي — السيوطي — الكفوي .

(٢) الكفوي — اللكنوي .

(٣) إسماعيل البغدادي .

(٤) السمعاني — ياقوت في معجم البلدان — ابن الأثير — الصفدي — ابن كثير — القرشي — الفيروزابادي — الأتابكي — السيوطي — الكفوي — حاجي خليفة — اللكنوي .

(٥) الصفدي — الأتابكي — حاجي خليفة — ابن العماد — إسماعيل البغدادي ، هدية العارفين .

(٦) السمعاني — ابن الجوزي — ابن كثير — العيني .

(٧) الصفدي — السيوطي — الكفوي وفيه كذا : « الأسفندي السمرقندي » ونعل : « الأسفندي » تحريف « الأسمندي » .

(٨) ابن الجوزي — ابن كثير — العيني — الأتابكي .

الاتفاق على أنه من أَسْمَد .

قال في معجم البلدان : أَسْمَد بالفتح (أى بفتح الهمزة) من قرى سمرقند . ويقال لها « سَمَد » بإسقاط الهمزة ينسب إليها محمد بن عبد الحميد بن الحسن الأَسْمَدى . وقال السمعاني في الأنساب : « الأَسْمَدى بضم الألف (أى ضم الهمزة) . وكذا القرشي في الجواهر . وكذا قال ابن الأثير في اللباب : بضم الألف نسبة إلى « أَسْمَدوين » قرية من قرى سمرقند .

٨ — أوصافه العلمية :

أشاد بذكره كثير من أصحاب التراجم . فقال البعض : « كان فقيهاً فاضلاً ومناظراً فحلاً ، وكانت له عبارة حسنة » (١) . وقال آخرون : « كان فقيهاً فاضلاً ومناظراً من الفحول » (٢) . وقال آخرون : « كان فقيهاً مناظراً بارعاً . كان من فحول الحنفية » (٣) . وقال آخرون : « كان من الفحول في المناظرة » (٤) . وقال آخرون : « فقيه فاضل مناظر بارع . قال ابن النجار : إنه من فحول الفقهاء من أصحاب أبى حنيفة » (٥) . وقال آخرون : « كان إماماً بارعاً مفتناً . كان من فرسان الكلام . قدم بغداد وناظر وبرع وفاق أهلها » (٦) .

(١) السمعاني .

(٢) ابن الجوزى .

(٣) الصفدى .

(٤) ابن كثير .

(٥) القرشى .

(٦) الأتابكى .

وقال آخرون : « كان فقيهاً مناظراً بارعاً . له الباع الطويل في علم الجدل .. وصار من فحول المناظرين » (١) .

وقال آخرون : « كان فقيهاً مناظراً بارعاً . له الباع الطويل في علم الجدل . من فحول الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة » (٢) .

وقال آخرون : « كان من فحول الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة وكان بارعاً في العلوم كلها أصولها وفروعها وكان عديم النظر مفرط الذكاء إذا حضر في محل كان هو المشار إليه والمعول في المشكلات إليه » (٣) .

وقال آخرون : « كان من فرسان الكلام » (٤) .

وقال آخرون : « كان من فحول الفقهاء . كان فقيهاً فاضلاً مناظراً » (٥) .

وقالوا : إنه تنسك وترك المناظرة واشتغل بأنواع الخير إلى أن توفي (٦) .

وهذا الكتاب وكتابه الآخر في « أصول الفقه » الذي أعددناه هو الآخر للنشر يشهدان بأنه كان محيطاً بأحكام الفقه في مجموعها وآحادها ، أى في مجملها وتفصيلها ، مدركاً لها بحكمها وعللها ، مميزاً عن وعى كامل بين التشابهات والمختلفات منها — مما يدل على صدق ما وصف به من أنه كان « من فحول الفقهاء » و « أحد فرسان الكلام والجدل » .

٩ — مشايخه :

تفقه على : السيد الإمام أشرف العلوى .

وحدث عن عمر بن عبد العزيز بن مازة البخارى .

(١) السيوطى .

(٢) الداودى .

(٣) الكفوى .

(٤) ابن العماد .

(٥) اللكنوى .

(٦) ابن الجوزى — ابن كثير — القرشى — الفيروزابادى — ابن حجر — العيني —

الأنابكى — الداودى — الكفوى — ابن العماد — اللكنوى .

وسمع الحديث عن علي بن عمر (أو عثمان) الخراط .

أما السيد الإمام أشرف العلوى فهو أحد الأئمة المشهورين فى الفروع والأصول .
وقد برع فى العلوم وصار أستاذ الجماعة ، عالماً بالمذهب والخلاف ، حسن
الطريقة (١) .

وعمر بن عبد العزيز بن مازة البخارى هو المعروف بالصدر الشهيد . له الفتاوى
الصغرى والفتاوى الكبرى . ومن تصانيفه شرح الجامع الصغير . ولد سنة ٤٨٣ هـ .

(١) وهذا (الإمام الأشرف) قد تفقه على أبيه : أبى الوضّاح محمد . وأبو الوضّاح هذا تفقه
على والده (أبى شجاع) وبرع فى الفقه وروى عنه . قال السمعاني : روى لنا عنه القاضي محمد بن
عتبة الصايغى قاضى مرو . وذكره فى الذيل .
وقال : درس بمدرسة قم بن العباس رضى الله عنهما بسمرقند . وكان قد خرج إلى الحجاز وورد
بغداد حاجاً وانصرف إلى بلده وقام على التدريس ونشر العلم إلى أن مات فى شوال سنة ٤٩١ هـ .
وهو ابن أربع وخمسين سنة . ودفن بمقبرة جاكرديز رحمه الله تعالى (القرشى ، الجواهر ، ٢ : رقم
٣٤٥ ، ص ١١٤) .

وجده (أبى والد أبى الوضّاح محمد) هو أبو شجاع السيد محمد بن أحمد بن حمزة بن الحسين
ابن على بن عبد الله بن الحسن بن على بن عبد الله بن الحسن بن العباس بن على بن أبى طالب
(القرشى ، الجواهر ، ٢ : رقم ٢٥ ، ص ١٠) وكان الجد (أبو شجاع) فى عصر ركن الإسلام
على بن الحسين السّغدى (توفى فى بخارى سنة ٤٦١ هـ) بسمرقند . وكان الإمام الحسن (أو
الحسين) الماتريدى معاصراً لهما . وكان المعبر فى الفتاوى أن يجتمع خطهم عليها ولا ينظر إلى من
خالقهم .

وركن الإسلام السّغدى نسبة إلى السّغد . وهى ناحية كثيرة المياه والأشجار من نواحي سمرقند .
قال السمعاني : إنه كان إماماً فاضلاً فقيهاً مناظراً وسمع الحديث وروى عنه السير الكبير شمس الأئمة
السرخسى (فى طبقات القارى أنه توفى سنة ٤٣٨ هـ . وفى اللكنوى ، الفوائد الهية أنه مات حوالى
سنة ٤٩٠ هـ) . ومن تصانيف السّغدى « النتف فى الفتاوى » وقد نشر منه جزء فى العراق سنة
١٩٧٥ م . وشرح السير الكبير .

(راجع : القرشى ، الجواهر ، ج ٢ ، رقم ٢٥ ، ص ١٠ . ورقم ٣٤٥ ص ١١٤ . والكنية
١٠٦ ص ٢٥٤ - ٢٥٥ . وج ١ رقم ٩٩٦ ص ٣٦١ . وج ٢ رقم ٣٩٧ ص ١٣٠ والكنية رقم
٢٣٨ ص ٢٨٢ ، ومن الأنساب رقم ٦٦٧ ص ٣٤٤ . واللكنوى ، الفوائد ، ص ٤٨ ، ٤٩ و
١٥٥ و ٢٣٥ = .

واستشهد سنة ٥٣٦ هـ (١) . وهو أستاذ صاحب المحيط (٢) . وعنه أخذ صاحب الهداية (٣) .

= ولعل كلمة « السيد » و « العلوى » ترجعان إلى النسبة إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

وأما الحسن (أو الحسين) المازيدى فلم نعث له على ترجمة لدى القرشى أو ابن قطلوبغا . وفى الأول (القرشى ، الجواهر ، ج ٢ رقم ٦٦٧ ، ص ٣٤٤ أنه « الحسين » و « كان رقيقاً لأبى شجاع وعلى السغدى » وينسب إلى ما تريد محلة من سمرقند . ويقال لها « ما تريت » بالتاء وينسب إليها أبو منصور إمام الهدى (ج ٢ رقم ٧٩٠ ، ص ٣٦٢ من الجواهر) .

(١) هو عمر بن عبد العزيز بن مازة برهان الأئمة . أبو محمد حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد . تفقه على أبيه . ووالده هو عبد العزيز بن عمر بن مازة المعروف ببرهان الأئمة أبو محمد ويعرف بالصدر الماضى . وابنه هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن مازة شمس الدين أبو جعفر . قال ابن النجار : من أهل بخارى . وكان رئيسها وابن رئيسها ومن أكابر أعيانها وفحول فقهاءها المشهورين بالفضل والنبل . وله التقدم عند الملوك والسلاطين . قدم بغداد حاجاً سنة ٥٥٢ هـ . وحدث بها عن والده . قيل مات سنة ٥٦٦ هـ . مقتولاً . وكان مولده سنة ٥١١ هـ (القرشى ، الجواهر ، ج ٢ ، رقم ٣٠٧ ، ص ١٠٢ . ورقم ٢٤٨ ص ٨٤ . ورقم ٣٠٧ ص ١٠٢ . ورقم ١١٥٤ ص ٤٠٧) .

و « الشهيد » ، اشتهر به جماعة من العلماء قتلوا ، فقبل لكل واحد منهم « شهيد » منهم الحاكم الوزير أبو الفضل محمد بن أحمد . والحسام الشهيد . والصدر الشهيد . والصفار الشهيد .

(القرشى ، الجواهر ، ٢ : ٣٧٥ ، اللقب رقم ٨٩٠) .

(٢) . وقيل إن جده هو صاحب المحيط (القرشى ، ٢ : ٤٠٧) .

ولكن قالوا إن صاحب المحيط هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد العلامة الملقب بضى الدين وبرهان الإسلام السرخسى . كان إماماً كبيراً مصنف المحيط . وقال : « حكى أستاذنا الإمام الأجل حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة عن والده برهان الدين أن طريقة الخطاين عرفت بالوحى — القرشى ، الجواهر ، ٢ : ١٢٩ — ١٣٠ و ٣٧٥ وفى الهامش قال : أورد صاحب الفوائد أن وفاته كانت سنة ٥٤٤ هـ .

(٣) هو الإمام برهان الدين على بن أبى بكر بن عبد الجليل الفرغانى برهان الدين المرغينانى الرشداى صاحب الهداية وكتاب البداية وكفاية المنتهى . مات سنة ٥٩٣ هـ (ابن قطلوبغا ، رقم =

وعلى بن عمر (أو عثمان) الخراط (١) .

١٠ - تلاميذه :

من تلاميذه أبو المظفر جمال الإسلام أسعد الكرابيسي (٢) . وأبو المظفر السمعاني (٣) . وشيخ الإسلام نظام الدين عمر بن شيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر صاحب الهداية (٤) .

وروى عنه أبو البركات محمد بن علي بن محمد الأنصاري (٥) .

(= ١٢٤ ص ٤٢) وابنه عمر بن علي أبو حفص : تفقه على والده حتى برع في الفقه وأفتى (القرشي ، الجواهر ، ج ١ ص ٣٩٤ رقم ١٠٨٩) . وابنه أيضاً محمد بن علي بن أبي بكر الإمام الملقب عماد الدين تفقه على أبيه (القرشي ، الجواهر ، ج ٢ ، رقم ، ٢٩٧ ص ٩٩) .

(١) لم نعث له على ترجمة لا عند القرشي في الجواهر ولا عند ابن قطلوبغا في تاج التراجم .

(٢) هو أسعد بن محمد بن الحسين الكرابيسي النيسابوري جمال الإسلام . مصنف الفروق في المسائل الفرقية . وله الموجز في الفقه ، وهو شرح مختصر أبي حفص عمر مدرّس المستنصر ببغداد (القرشي ، الجواهر ، ١ : ١٤٣ - وابن قطلوبغا) . وقال صاحب الجواهر : « زائد في القوائد : له معرفة تامة بالفروع والأصول . أخذ الفقه عن علاء الدين الأسمندي السمرقندي عن السيد الأشرف عن أبيه . أبي الوضاح عن أبيه السيد أبي شجاع . مات سنة ٥٧٠ هـ (القرشي ، الجواهر ، الهامش ، ص ١٤٣) . وقد طبع كتاب « الفروق » في الكويت سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . وذكر في الجزء الأول منه (ص ١٦) أن من شيوخ الكرابيسي « علاء الدين محمد بن عبد الحميد الأسمندي الجنفي شارح منظومة « النسفي » .

(٣) قال السمعاني (أبو سعد عبد الكريم - ٥٦٢ هـ) في الأنساب : « وسمع ولدي أبو المظفر منه (أي من محمد بن عبد الحميد الأسمندي) أحاديث . وأبو المظفر هذا هو عبد الرحيم ابن أسعد عبد الكريم توفي سنة ٦١٤ هـ .

(٤) راجع فيما تقدم الهامش ٣ . واللكنوي « كاتِب أعلام الأخيار » .

(٥) الصفدي ، ج ٣ ، رقم ١٢٠٩ ص ٢١٨ - ٢١٩ ، والقرشي ، الجواهر ، رقم ٣٠٧ ، ص ١٠٢ . ولم نعث له على ترجمة .

قال القرشي في الجواهر : إنه ورد بغداد حاجاً سنة ٥٥٢ هـ . وصحبه الشمس بن الحسام بن البرهان (١) .

وقال السمعاني في الأنساب عنه : « لقيته بسمرقند غير مرة ، وقال لي : وردت مرو (٢) قاصداً إلى القاضي الأرسابندي (٣) . ولم يكن حاضراً ، منصرفاً من الحجاز

(١) هو شمس الدين أبو جعفر بن عمر بن عبد العزيز بن مازة . وتقدم في الهامش ١ من الصفحة قبل السابقة .

(٢) مرو أشهر مدن خراسان وقصبتها والنسبة إليها مروزي . وبين مرو ونيسابور ٧٠ فرسخاً ومنها إلى سرخس ٣٠ فرسخاً وإلى بلخ ١٢٢ فرسخاً . والفرسخ ثلاثة أميال — المعجم الوسيط . وانظر فيما يلي الهامش ٣ . ولفظ « مرو » عرى ومعناه الحجارة البيض التي يقتدح بها . والواحدة مروة وبها سميت المروة بمكة المكرمة (مختار الصحاح . وياقوت ، معجم البلدان ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة بمصر ، ج ٨ ص ٣٣) وقد يقال « مرو الشاهجان » والشاهجان فارسية معناها نفس السلطان لأن الجان هي النفس أو الروح . والشاه هو السلطان . سميت بذلك لجلالتها عندهم (ياقوت ، معجم البلدان ، الموضع نفسه) .

(٣) الأرسابندي هو محمد بن الحسين بن محمد الأرسابندي أبو بكر القاضي المروزي المعروف بفخر القضاة . تفقه على أبي منصور السمعاني (محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد بن جعفر ابن محمد بن عبد الجبار بن الفضل بن الربيع بن مسلم بن عبد الله بن منصور أبو منصور السمعاني التميمي المروزي الإمام وأرخ الذهبي وفاته سنة ٤٥٠ هـ — القرشي ، الجواهر ، ٢ : ٧٣) ثم رحل من وطنه إلى سحانا في طلب الفقه وتفقه على القاضي الزوزني صاحب أبي نهد الدبوسي (٤٣٠ هـ) . وتفقه عليه أبو الفضل عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن إبراهيم الكرماني وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الصايغي وغيرهما من كبار الحنفية . قال السمعاني : روى لنا عنه أصحابه : أبو الفضل الكرماني بمرو ومحمد بن عبد الله الصايغي قاضي مرو ، وأدركت أيامه ولم يتفق لي الإجازة منه ، وكان إماماً فاضلاً مناظراً انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة وحدث . ورد بغداد حاجاً بعد الثمانين وأربعمائة ومات سنة ٥١٠ هـ (أو ٥١٢ هـ) رحمه الله (القرشي ، الجواهر ، ج ٢ ، ص ٥٠ — ٥١ . وانظر أيضاً : السمعاني ، الأنساب) .

وقال اللكنوي في الفوائد : الأرسابندي لقبه فخر الدين الحنفي . تفقه على علاء الدين المروزي صاحب أبي نهد الدبوسي . ومن تصانيفه « مختصر تقويم الأدلة » للدبوسي . وفي الجواهر : محمد =

والحج سنة ٥٥٣ هـ . وفيهم من هذا في الغالب أنه كانت له صحبة مع القاضي الأرسابندی .

ولم تذكر كتب التراجم والطبقات التي اطلعنا عليها أن له صلة بعلاء الدين السمرقندی صاحب « التحفة » و « ميزان الأصول » رغم أنهما كانا في بلد أو منطقة واحدة هي « سمرقند » والظاهر أنهما كانا في زمن واحد أو في زمنين متقاربين .

= ابن الحسين أبو جعفر الأرسابندی قرية من قرى مرو على فرسخين . له « مختصر تقويم الأدلة » للدبوسی في مجلد رأيت . وهو أستاذ أبي الفضل الطيبي يأتي في الكنى (القرشي ، الجواهر ، ج ٢ ، ص ٥٢ ، رقم ١٦٥) .

وأرسابند قرية من قرى مرو على فرسخين منها (والفرسخ مقياس قديم من مقاييس الطول يقدر بثلاثة أميال وتقدم بيانه — والميل البري يقدر الآن بما يساوي ١٦٠٩ من الأمتار . والبحرى بما يساوي ١٨٥٢ من الأمتار — المعجم الوسيط) وكان بها جماعة من المحدثين والعلماء (انظر : السمعاني ، الأنساب ، الأرسابندی) .

وفي دار الكتب المصرية المخطوط رقم ٢٥٥ خصوصية ٣٦١٣٧ عمومية (أصول فقه) بعنوان : « كتاب تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع » من تصنيف القاضي الأجل الإمام أبي زهد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسی . وهو منقول عن النسخة الموجودة بالمكتبة الخالدية بالقدس الشريف . والدبوسی نسبة إلى دبوسية وهي بلدة بين بخارى وسمرقند (القرشي ، الجواهر ، ٢ : ٢٥٢ . وياقوت ، معجم البلدان) .

والقاضي الزوزني نسبة إلى زوزن بلدة كبيرة بين هراة ونيسابور . ولعل المقصود هو عبد الرحيم بن عبد العزيز بن محمود بن محمد السديدي الزوزني المعروف بعماد الإسلام وهو صاحب « ملتقى البحار » . تفقه على جده محمد بن محمود بن محمد أبو المفاخر السديدي الزوزني . ووالده هو عبد العزيز بن محمد بن محمود السديدي الزوزني الإمام أبو المفاخر . ولم يذكر لأحدهم تاريخ وفاته (القرشي ، الجواهر ، ج ٢ ، رقم ٤٦٠ ص ٣١٣ . ورقم ٤٠٢ ص ١٣٢ . و ج ١ رقم ٨٦٠ ص ٣٢١ و ج ١ رقم ٨٢٩ ص ٣١٢ . وتاج التراجم ، ص ٣٤ رقم ١٠١ وص ٦٧ رقم ٢٠١) .

وأبو الفضل الكرمانی هو عبد الرحمن بن محمد بن أميروه بن محمد بن إبراهيم الكرمانی ركن الدين . قال السمعاني في معجم شيوخته : إمام أصحاب أبي حنيفة رضى الله عنه بخراسان . قدم مرو وتفقه على القاضي محمد بن الحسين الأروستائي فخر القضاة (لعله يقصد : الأرسابندی) . =

١٢ - رحلاته :

قال السمعاني إنه لقيه بسمرقند غير مرة . وإنه قال له إنه ورد مرو^(١) .

كما ورد بغداد حاجاً سنة ٥٥٢ هـ . وصحبه شمس الدين أبو جعفر محمد بن عمر ابن عبد العزيز بن مازة (٥٦٦ هـ) وهو ابن أستاذه عمر بن مازة^(٢) .

١٣ - مؤلفاته :

نسب إلى محمد بن عبد الحميد الأسمندى كتب كثيرة . وقد حصل خلط بينه وبين

= وكان قد فرغ قبل قدومه من تعليقه المذهب ببلخ على عمر الحلجي لازمة إلى أن صار أنظر أصحابه ولم يزل يرتفع حاله لاشتغاله بالعلم ونشره وتكاثر الفقهاء لديه وتزاحم الطلبة عليه إلى أن أسلم له التقدم بمرو . وصار مقبولاً عند الخاص والعام وانتشر أصحابه في الآفاق . وظهرت تصانيفه بخراسان والعراق ودرس عليه العلماء وكانوا يقرأون التفسير والحديث في شهر رمضان . سمع بكرمان والده وعمرو أستاذه الأردستاني (لعل المقصود الأربابندي) . تفقه عليه بمرو أبو الفتح محمد بن يوسف بن أحمد القنطري السمرقندي . ومن تصانيفه : الجامع الكبير والتجريد في الفقه في مجلد وشرحه في ثلاثة مجلدات وسماه الإيضاح وكان مولده بكرمان سنة ٤٥٧ هـ . وموته بمرو سنة ٥٤٣ هـ (القرشي ، الجواهر ، ج ١ ، رقم ٨٠٩ ص ٣٠٤ . وابن قطلوبغا ، تاج التراجم ، رقم ٩٦ ، ص ٣٣) . وفي دار الكتب المصرية كتابه « التجريد وشرحه الإيضاح » المخطوط ٣٧ بدار الكتب فقه حنفى في ثلاثة مجلدات . والأردستاني نسبة إلى أردستان بلدة قرية من أصبهان على طريق البرية على ثمانية عشر فرسخاً من أصبهان نسبة محمد بن الحسين ، (الجواهر ، ج ٢ ص ٢٨٠ رقم ٢٢٤) . وتقدم أن الأربابندي هو فخر القضاة (الجواهر ، ج ٢ : ص ٣٨١ رقم ٩٢٩) .

ومحمد بن عبد الله الصائفي قاضي مرو عرف بالقاضي السديد . تفقه على القاضي محمد بن الحسين الأربابندي . وكان رفيقه أبو الفضل الكرمانى . قال أبو سعد في الأنساب : « كتب عنه جزءاً من الحديث وولى قضاء مرو وحدث سيرته . وكان مناظراً مُجَلِّلاً كثير الصلاة والتلاوة . والنسب إلى غمّل الصياغة . ونسب أيضاً سكة يقال لها « سكة الصياغة » (القرشي ، الجواهر ، ج ٢ رقم ٢١٨ ، ص ٧٢) و « مُجَلِّلاً » لعلها من « أَجَلٌ » فلان عظم وقوى وأجل فلاناً عظمه (المعجم الوسيط) .

(١) تقدم الكلام على مرو في الهامش ٢ ص ٢٨ .

(٢) راجع الهامش ١ ص ٢٨ والهامش ١ ص ٢٦ .

محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي (٥٣٩ هـ) صاحب « تحفة الفقهاء » و
« ميزان الأصول في نتائج العقول » وغيرها .

ونحن نذكر فيما يلي مجموع ما نسب إليه ثم نذكر ما نراه منسوباً إليه خطأ . وكنا نود
ترتيب مؤلفاته حسب تاريخ تأليفها ، ولانعدام السند في ذلك نوردتها حسب
الموضوع .

١ — في أصول الدين : الهداية في الكلام (.أو في أصول الاعتقاد) (١)

٢ — في التفسير : أمالي في التفسير (٢)

٣ — في أصول الفقه : بذل النظر في الأصول : أصول الفقه (٣)

(١) حاجي خليفة ، ج ٢ ص ٢٠٤٠ . وذكر أنه « الهداية في الكلام » . والكنوي وذكر
أنه « الهداية في أصول الاعتقاد » . عمر رضا كحالة . الزركلي . كما ذكر حاجي خليفة أيضاً :
« الهداية في الكلام للشيخ الإمام نور الدين أبي بكر أحمد بن محمد الصابوني الحنفي المتوفى سنة
٥٠٨ هـ . ثم اختصره في كتاب سماه « البداية » أوله : « نحمده على آلائه ونشكره ... الخ » .
وقال ابن قطلوبغا ، رقم ٢٠ ص ١٠ . والقرشي ، ج ١ ص ١٢٤ : أحمد بن محمود بن أبي بكر
الصابوني نور الدين أبو محمد له : « البداية في أصول الدين » توفي سنة ٥٨٠ هـ . قلت : تفقه
الصابوني على شمس الأئمة الكردي (محمد بن عبد الستار ٥٥٩ — ٦٤٢ هـ . انظر القرشي ،
الجواهر ، ج ٢ ، ص ٨٢ . وفيه أنه تفقه على الشيخ نور الدين أبي محمد أحمد بن محمود
الصابوني) . وذكر صاحب تاج التراجم أيضاً أن له كتاب « المغني في أصول الدين » وذكر
صاحب الجواهر ، ج ٢ ص ٣٢٢ رقم ٥٢٦ أن لسراج الدين الصابوني « المغني في أصول الفقه »
وفي ص ٣٧٣ أن له « المغني في أصول الدين » وكذا ذكر ابن قطلوبغا أن له « المغني في أصول
الدين » علاوة على « البداية في أصول الدين » . وقال القاري (١٠١٤ هـ) في طبقات الحنفية :
وله كتاب جليل نافع في أصول الدين سماه : الهداية في أصول الاعتقاد » .

(٢) القرشي ، الجواهر — الفيروزابادي — ابن قطلوبغا ، تاج التراجم — السيوطي ، طبقات
المفسرين — الداودي ، طبقات المفسرين — الكفوي — اللكنوي ، الفوائد البية . إسماعيل
البغدادى ، هدية العارفين — الزركلي ، الأعلام .

(٣) القاري ، طبقات الحنفية : « بذل النظر وهو في أصول الفقه » . اللكنوي ، الفوائد
البية . إسماعيل البغدادى ، هدية العارفين وإيضاح المكنون . عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين .
الزركلي ، الأعلام .

* التعليقة المعروفة بالعالمى (١)

* مختلف الرواية (٢)

(١) ابن الجوزى — القرشى — الفيروزابادى — العينى — الأتابكى — ابن قطلوبغا — الداودى — الكفوى — ابن العماد — اللكنوى — عمر رضا كحالة — الزركلى .

(٢) حاجى خليفة ، كشف الظنون ، ٢ : ١٦٣٦ . قال :

« مختلف الرواية — مجلد للشيخ الإمام علاء الدين محمد بن عبد الحميد المعروف بالعلاء العالم السمرقندى المتوفى سنة ٥٥٢ .. قال : قصدت فيه أن أكتب مسائل مختلف الرواية وأرسم لخلاف كل واحد من الأئمة باباً على الترتيب الذى رتبته بعض أستاذنا (أشياخنا) إلا أنهم أوردوا الكتب كلها فى كل باب وأنا أورد كلها فى كل كتاب وأذكر فى كل مسألة نكتة شافية وحجة كاملة .
أوله : الحمد لله المتعز (تحريف : المتفرد) بذاته ... الخ » .

وبالاطلاع على المخطوط رقم ١١٩ فقه حنفى م (مكتبة مصطفى فاضل) بدار الكتب المصرية (ميكروفيلم ٨٤٥٦) وجدنا فى أوله العبارة الآتية : « بسم الله الرحمن الرحيم رب وفق لإتمامه . رب يسر وتم بالخير — الحمد لله المتفرد بذاته المتقدس بأسمائه وصفاته . والصلاة على رسوله المؤيد بآياته ومعجزاته المبلغ لأحكامه ورسالاته . وعلى آله وأصحابه وذرياته . وبعد : فإني قصدت أن أكتب مسائل مختلف الرواية أذكر وأرسم لخلاف كل واحد من الأئمة باباً على الترتيب الذى رتبته بعض أستاذنا رحمهم الله غير أنهم أوردوا الكتب كلها فى كل باب وأنا أورد الأبواب كلها فى كل كتاب . وأذكر فى كل مسألة نكتة شافية وحجة كافية وسألت الله التوفيق لإتمامه بفضله وإنعامه إنه قريب مجيب . باب : قول أئى حنيفة على خلاف قول صاحبيه رحمهم الله : بسم الله الرحمن الرحيم — كتاب الصلاة ... » .

وإسماعيل البغدادى ، هدية العارفين . والزركلى ، الأعلام . وبركلمان (١ : ٤٦٢ — ٤٦٣ رقم ١١ . والملحق ، ١ : ص ٦٤١) : فقد ذكره (ج ١ : ٤٦٣) « وأشار إليه فهرست بنته فى الهند ، ج ١ ، رقم ١٠٥ ، ص ١٠٥ وقال فى الملحق (١ : ٦٤١) « مختلف الرواية : انظر أبا الليث السمرقندى على منظومة الخلافات » وذلك تحت اسم « محمد بن عبد الحميد الأستندى » .

وفى دار الكتب المصرية مخطوطة باسم « مختلف الرواية لمحمد بن عبد الحميد بن الحسين بن الحسن برقم ١٨١٥ فقه حنفى فى ٢٩٧ ورقة — ميكروفيلم رقم ٤١٧٨٩ وأولها ناقص . ولعلها =

* شرح منظومة النسفى فى الخلاف (أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد
النسفى — ٥٣٧ هـ) (١)

* طريقة الخلاف ، وهو الذى نشره اليوم وسيأتى الكلام عليه فيما بعد على وجه
خاص .

* المعارض والمختلف (٢)

ولعل أحد هذه أو بعضها أو كلها هو المقصود بقولهم « صنف فى
الخلاف » (٣)

= للمؤلف . وأخرى برقم ١١٩ فقه حنفى م (مكتبة مصطفى فاضل) ميكروفيلم رقم ٨٤٥٦
المذكورة فيما تقدم . وفى فهرست دار الكتب المصرية ، ج ١ ، ص ٤٦١ : « مختلف الرواية
وبهامشه منظومة كل بيت » (٩) .

(١) حاجى خليفة ، كشف الظنون ، ٢ : ١٨٦٧ . اللكنوى ، الفوائد البهية : « له قطعة
من شرح المنظومة » . الزركلى ، الأعلام . بروكلمان ، تاريخ الأدب العربى ، الملحق ١ ، ص
٦٤١ . وفى البغدادى ، هدية العارفين . والزركلى ، الأعلام . أنها « حصر المسائل وقصر الدلائل »
الآتى . وفى دار الكتب المصرية المخطوطات الآتية على أنها منظومة النسفى أو شروحاتها وتبين لنا من
الاطلاع عليها ما يأتى :

— المخطوطة رقم [٤٥٨] فقه حنفى ميكروفيلم رقم ٣٨٦٨٩ وهى منسوبة لأبى جعفر
الطحاوى .

— المخطوطة رقم [٥٣١] فقه تيمور ميكروفيلم رقم ١٢٤٧٩ وهى منسوبة لأبى الليث
السمرقندى .

— المخطوطة رقم [١٨١٥] فقه حنفى ميكروفيلم رقم ٤١٧٨٩ وهى ناقصة الأول والآخر فلم
نستدل على صاحبها .

ومنظومة النسفى فى الخلافات بمكتبة الأزهر : المخطوط رقم (٣٢٩٩) ٨٧٨ — القرشى ،
الجواهر ، ١ : رقم ١٠٩٠ ، ص ٣٩٥ ، وابن قطلوبغا ، تاج التراجم ، رقم ١٤٠ ، ص ٤٧ .

(٢) الأنابكى ، النجوم الزاهرة . وابن العماد ، شذرات الذهب .

(٣) السمعانى — الصفدى — القرشى — اللكنوى .

* حصر المسائل وقصر الدلائل : شرح عيون المسائل لأبي الليث السمرقندي
(٣٥٦ هـ) (١) .

وفيما يلي مؤلفات نسبها إليه خطأ البغدادى فى هدية العارفين :

- * تحفة الفقهاء فى الفروع (٢) .
- * ميزان الأصول فى نتائج العقول (٣) .
- * شرح التأويلات للماترىدى (٤) .
- * شرح الجامع الكبير للشيبانى فى الفروع (٥) .
- وكذا عمر رضا كحالة فى معجم المؤلفين .

١٤ - وصمتان لا دليل عليهما :

نسب إلى الشيخ الإمام محمد بن عبد الحميد الأسمندى وصمتان لم يقم الدليل

(١) حاجى خليفة نقلاً عن ابن الشحنة ، ج ٢ ، ص ١١٨٧ . وإسماعيل البغدادى ، هدية العارفين . وعمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين . وفى البغدادى ، هدية العارفين . والزركلى ، الأعلام : أن « حصر المسائل وقصر الدلائل » شرح « منظومة النسفى » . وفى البغدادى ، هدية العارفين : « شرح عيون المسائل لصاحب المحيط فى الفروع » ، وكذا فى رضا كحالة والداودى ، والتميمى . وأبو الليث هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الليث السمرقندى إمام الهدى ، توفى سنة ٣٧٣ هـ . وله كتاب « عيون المسائل » وغيره (ابن قطلوبغا ، رقم ٢٤٢ ، ص ٧٩ . والقرشى ، الجواهر ، ج ٢ رقم ٦١٠ ، ص ١٩٦ . وتوجد نسخة منه (من كتاب : حصر المسائل وقصر الدلائل) مخطوطة بمكتبة بلدية الاسكندرية برقم ١٢٢٢ ب فى ٢٨٠ ورقة ونسخة على الميكروفلم بمكتبة معهد الدراسات العربية برقم ٤٨ فقه حنفى . ولم نطلع عليهما .

(٢ - ٥) البغدادى ، هدية العارفين . وكذا بالنسبة لشرح الجامع الكبير : عمر رضا كحالة . وهى لعلاء الدين السمرقندى (٥٣٩ هـ) وقد نشرنا منها « تحفة الفقهاء » و « ميزان الأصول فى نتائج العقول - المختصر » وكذا شرح الجامع الكبير لعلاء الدين السمرقندى (انظر : القرشى ، الجواهر ، ج ٢ ص ٤٤٩) . لا للأسمندى . وكذا شرح التأويلات للماترىدى لعلاء الدين السمرقندى . وقد نشر بعض أجزاءه فى مصر .

عليهما ويتناقضان مع ما يفترض في مثله من التزام باحسن ما يأمر به الدين . ونذكرهما فيما يلي ونردهما بالحجة . وهما أنه :

١ — كان شحيحاً بكلامه . فكانوا يوردون عليه أسئلة وهو عالم بأجوبتها فيكاد ينقطع ولا يذكرها لشحه ولثلا تستفاد منه . وعلم ذلك منه علماء عصره .

و ٢ — كان مدمناً للخمر . وكان يقول : ليس في الدنيا راحة إلا في شيعين : كتاب أطالعه أو باطية من الخمر أشرب منها (الباطية إناء عظيم من الزجاج وغيره يتخذ للشراب والجمع بواط) .

ولم يذكر له هاتين الوصتين إلا قليل من أصحاب التراجم والطبقات . أما الأغلبية فلم يذكرهما ووقفوا منهما موقفاً سلبياً وهو الإغفال^(١) . ونحن لا نكتفي بهذا الموقف السلبي ، بل نقف منهما موقف الإنكار والرفض . وقد أحرنا الكلام عليهما إلى ما بعد الكلام على نعوت الرجل ومؤلفاته لتكون من حجتنا بعد أن يكون القارئ قد قرأها . ثم بعد ذلك نفسر نسبة ذلك إليه في نظرنا .

الوصمة الأولى :

أما الوصمة الأولى فقد ذكرها الأتابكي (٨٧٤ هـ) في النجوم الزاهرة (ج ٥ ، ص ٣٧٩) . وابن العماد (١٠٨٩ هـ) في شذرات الذهب (ج ٤ ، ص ٢١٠) . وذكرنا بعد إسناد هذه الوصمة له : « وقيل : إنه تنسك وترك المناظرة مع شهادة أهل عصره من العلماء ، بالسبق والفضيلة » .

(١) لم يذكر شيئاً من هاتين الوصتين : ابن الأثير والصفدى والقرشى والفيروزابادى وابن قطلوبغا والسيوطى والداودى والكفوى والتميمي والقارى واللكوى وإسماعيل البغدادى ورضا كحالة والزركلى .

وذكر وصمة كرم العلم الأتابكى وابن العماد دون ذكر السند . ولم يذكرنا مسألة شرب الخمر . وذكر وصمة شرب الخمر : السمعاني . وعنه ابن الجوزى وابن كثير وابن حجر والعيني .

وهذه الوصمة مردودة بما يأتي :

١ — أنهما لم يذكرنا سندهما في ذلك . ولم يكونا معاصرين له . ولم يذكر ذلك السمعاني الذي كان معاصراً له .

٢ — ما ذكره هو نفسه في مقدمة كتابه في أصول الفقه من قوله : « فإني كنت جمعت طريقة الخلاف وأدرجت في أثناء مسائلها قدر ما يحتاج فيها من أصول الفقه على وجه الاقتصاد والاختصار ، ثم إن بعض الأعزة من أصحابي لم يقنع بذلك ، وسألني أن أؤلف فيه جمعاً مفرداً ، يأتي على جميع أبوابها ، وأستوفي الكلام في كل باب منها على الرسم المعهود في مثله ، فأجبتهم إلى ذلك وسألت الله تعالى التوفيق لإصابة الحق والعصمة من الخطأ . إنه على ذلك قدير » فلو كان كما قالوا ما استجاب لهذه الدعوة .

٣ — ما وصفه به السمعاني ، وكان معاصراً له وكانت بينهما لقاءات ، وغيره ، من أنه كان « مناظراً فحلاً » و « من فرسان الكلام » و « له الباع الطويل في علم الجدل » وأنه « قدم بغداد وناظر وبرع وفاق أهلها » فكيف يكون ضائعاً بعلمه من يناظر ومن يكون من فرسان الكلام ومن يكون صاحب باع طويل في علم الجدل !

٤ — ما قاله السمعاني أيضاً : « لقيته بسمرقند غير مرة وقال لي : وردت مرو قاصداً إلى القاضي الأرسابندي ولم يكن حاضراً فحضرت درس والدك رحمه الله^(١) » وعلقت عنه مسألة « بيع اللحم بالشاة »^(٢) . وسمع ولدي المظفر منه أحاديث . ولما

(١) تذكر التراجم أن والد أبي سعد عبد الكريم السمعاني هو أبو بكر محمد بن أبي المظفر منصور . وكان أبو بكر هذا إماماً كبيراً جمع أشتات العلوم وبرز في علم الحديث رجالاً ومتوناً وأسانيد . ونبغ في الفقه والأدب والوعظ والخطب ، مع إحاطة كاملة بالتاريخ والأنساب (٤٦٦ - ٥١٠ هـ) وسمع خلقاً كثيراً ، لما سمع منه خلق كثير . كان يملئ الأحاديث بأسانيدها حتى في مجالس الوعظ (انظر مقال الدكتور محمد حسن هيتو في مجلة معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، يونيه سنة ١٩٨٢ - المجلد الأول - الجزء الأول - ص ٢١١ والمراجع المذكورة فيه) .

(٢) انظر هذا الموضوع في المسألة رقم ١٢٩ فيما بعد في كتاب البيوع .

وافى مرو منصرفاً من الحجاز والحج (والزيارة) سنة ٥٥٣ قرأت عليه أحاديث بقرية سيد (؟) على طرف البرية » .

(السمعاني ، الأنساب ، ج ١ رقم ١٥٨ ، ص ٢٤٦ — ٢٤٧) .

فكيف يكون ضاناً بعلمه من يفعل ذلك ؟ .

٥ — ثم من أين لهم أنه كان عالماً بأجوبة الأسئلة التي توجه إليه ؟ ألا يكون غير عالم بها أو غير مثبت منها أو غير ذلك من الأعذار المشروعة ؟ ألم يكن من الصحابة رضوان الله عليهم من يحجم عن الإجابة على سؤال ويحيل إلى غيره تقي منه ؟ .

الوصمة الثانية :

وهي إدمانه - رحمه الله - الخمر . فقد نسبها إليه ابن الجوزي (٥٩٧ هـ) في المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٢٢٦ . وابن كثير (٧٧٤ هـ) في البداية والنهاية . وابن حجر (٨٥٢ هـ) في لسان الميزان (ج ٥ ، ص ٢٤٣ — ٢٤٤) والعيني (٨٥٥ هـ) في عقد الجمان .

وقالوا بعد ذلك : إنه أقلع عن شرب الخمر والمناظرة وأقبل على النسك والخير (ابن الجوزي وعنه ابن كثير وابن حجر والعيني) .

وقد قال هؤلاء إنهم نقلوا ذلك عن السمعاني . ولكن إذا رجعنا إلى السمعاني نجده يقول في الأنساب (ج ١ ، رقم ١٥٨ ، ص ٢٤٦ — ٢٤٧) : « ولم أسمع منه شيئاً من الحديث لأنه كان متظاهراً بشرب الخمر » ولئن صح ذلك فالتظاهر بشرب الخمر شيء وشربه فعلاً شيء آخر فضلاً عن الإدمان .

وإذا كان ابن حجر يقول : « تركه أبو سعد بن السمعاني لإدمانه شرب الخمر فما روى عنه — انتهى » .

فماذا يقولون في قول السمعاني نفسه : « وسمع ولدى أبو المظفر منه أحاديث . ولما وافى

مرو منصرفاً من الحجاز والحج (والزيارة) سنة ثلاث وخمسين (وخمسمائة طبعاً) قرأت عليه أحاديث بقرية سيد (؟) على طرف البرية » .

أما كان يجدر بهم - وهم علماء أعلام - أن يحققوا الأمر قبل أن يصموه به ويقدموا لنا الدليل على ما يقولون وخصوصاً في هذه الأمور التي تمس دينه ومكانته .

٢ - وأما ما قالوه من أنه كان يقول : « ليس في الدنيا راحة إلا في شيئين : كتاب أطالعه أو باطية من الخمر أشرب منها » فقد نُسب ذلك إلى السمعاني والسمعاني لم يقل أكثر من أنه « كان متظاهراً بشرب الخمر » - فمن أين أتى هؤلاء بهذا القول ؟ ثم إن هذه العبارة - لو صحت - لا تدل على أنه كان يشرب الخمر . فالناس عنده فريقان : فريق يرى سعادته في كتاب يقرأه وفريق يرى سعادته في كأس من الخمر يشربه . ولعل الناس كانوا في عهده ومنطقته يكثرُونَ شرب الخمر ! .

٣ - وكيف يقبل العقل أن رجلاً وصف بأنه كان فقيهاً فاضلاً ومناظراً فحلاً ومن فرسان الكلام وإماماً بارعاً ... الخ وله هذه المؤلفات العظيمة التي تدل على تفرغ للعلم بل وفناء فيه وسعة عقل وعمق إدراك وكأل فضل أن يقترب من مجرد فكره أن يشرب الخمر ؟ وانظر فيما بعد ما ذكره في كتاب الأثرية ١٥٦ / ١ وما بعدها .

ولست أرى أى داع للكلام على أن الحكم الشرعى أنه من ابتلى بمعضية ، كشراب الخمر ، فعليه أن يستتر ، فذلك مما يعلمه المؤلف حق العلم ، وإن كان هناك داع للإشارة إلى أنه ينبغي لمن علم بفاحشة مسلم أن يستتر عليه وألا يشيعها عبر الأجيال في الدنيا كلها - فكيف بمن لم يثبت له شيء من ذلك على عالم عظيم من علماء المسلمين ؟ .

تفسير هاتين الفريتين :

إن هذا الرجل العظيم كان ، كما وصفه جميع أصحاب التراجم ، من فرسان الكلام ومناظرًا من الفحول وفقيهاً فاضلاً وإماماً بارعاً مفتناً حتى إنه لما قدم بغداد حاجاً ناظر

وبرع وفاق أهلها (السمعاني وابن الجوزي وابن كثير وغيرهم ممن نقلنا عنهم من قبل) . هنا يكمن السبب في الافتراء : حقد من هم دونه ممن كان يناظرهم فيغلبهم ، أو يروونه متميزاً عليهم ، جعلهم يرون شفاء نفوسهم في رمية بهاتين الفريتين . وكما لاقى الكبار من العلماء والشعراء ممن هم دونهم ! إن التاريخ ملئ بمثل ذلك .

والظاهر أنه كان من المقلين في الاتصال بالناس ، إما انشغالاً بالعلم وضناً بوقته أن يضيعه مع من يشغلون الناس بما لا جدوى منه ، وهم صنف من الناس نجده الآن بين ظهرانينا ، أو من يجدون طلبتهم من علم قليل عند العاديين من العلماء - فكان يتظاهر - فراراً منهم - كما قال السمعاني - إن صح ما قال - بالتظاهر بشرب الخمر تنفيراً لهم من إضاعة وقته . وإما طبعاً ، وهو أمر معهود بين بنى البشر ، فليس الناس كلهم صنفاً واحداً بل منهم الكثير في الاتصال بالناس ومنهم المقل ، ولا يقدح الإقلال في ذلك من الفضل ، بل قد يزيد ، إذ ينصرف المقل إلى ما هو أرق وأعلى وأنفع للناس . وكان يجب على كتاب التراجم أن يترثوا في تسطير ما سطره من فرية على هذا الرجل العظيم إحقاقاً للحق وبعداً عن عقاب الله سبحانه وتعالى .

* * *

لقد قضينا في خدمة العدل عن طريق القضاء بين الناس زمناً طويلاً ، فلا نستطيع أن نسلم بما وصم به ، بغير دليل ، هذا الرجل العظيم العالم مما يجرح مكانته ويحط من قدره ، بمقاييس الإسلام وموازن أهل العلم ، بل لا بد أن ننفر لدحض هذه الوصمة وإعلان براءة هذا الرجل العظيم الأصولي الفقيه . وفي الله أهل العلم من الأذى والقول في حقهم بغير دليل .

* * *

(ثانياً) الكتاب

هذا الكتاب « طريقة الخلاف » هو المخطوط ٢١٧ ق (مكتبة قوله) بدار الكتب المصرية . وقد ذكر بروكلمان تحت اسم « محمد بن عبد الحميد الأسمندي ، ج ١ ص ٤٦٣ : « طريقة الخلاف بين الأئمة تأليف الإمام علاء الدين محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين المعروف بالعلاء السمرقندي المتوفى سنة ٥٥٢ هـ نسخة في مجلد بقلم معتاد — تمت كتابته سنة ٧٧٣ هـ في ١٨٥ ورقة [٢١٧ ق] فقه حنفى » .

وبالاطلاع في دار الكتب المصرية على المخطوط ٢١٧ ق فقه حنفى وجدنا على غلافه : « كتاب طريقة الخلاف في الفقه — عنى بتأليفه الشيخ الإمام علاء الدين العالم السمرقندي صاحب المختلف الذى منه نظم المنظومة النسفية . وشارح الأصول للإمام محمد بن الحسين الشيباني رضى الله عنهما وأرضاهما » وعدد أوراقه ١٨٧ ورقة وفى آخره : « وافق الفراغ من هذا الكتاب في جمادى الآخرة ليلة الثلاثاء لثلاث ليال خلون منه من سنة ثلاث وسبعين وستماية والحمد لله رب العالمين » . وعلى هامش الورقة الأخيرة أيضاً : (الورق ١٨٥ . وعلى الغلاف عدد أوراقه ١٨٧ وبالأرقام الحديثة كتب على الورقة الأخيرة ١٨٩ — ولعل مرجع الاختلاف بين المكتوب فى الأول والمكتوب فى الآخر هو عد أو عدم عد الغلاف .

ويبدو لنا أن الاختلاف بين ما أثبتته بروكلمان وما أثبتناه نحن يرجع إلى « القراءة » وقد أعدنا النظر فى تاريخ الفراغ من كتابة الكتاب فوجدناه كما أثبتناه نحن « سنة ثلاث وسبعين وستماية » .

وننبه إلى أن هذا الكتاب : « طريقة الخلاف بين الأئمة » غير كتابه الآخر « مختلف الرواية » إذ قد يحصل اللبس بينهما فيظن ظان أنهما كتاب واحد . يدل على ذلك :

ما ذكره المؤلف نفسه فى صدر كتابه فى « أصول الفقه » من قوله بعد حمد الله

والثناء عليه والصلاة على رسوله محمد ﷺ من قوله . « وبعد فإنى كنت جمعت » طريقة الخلاف « وأدرجت فى أثناء مسائلها قدر ما يحتاج فيها من أصول الفقه على وجه الاختصار والاقتصاد ... » وما ذكره فى صدر كتابه « مختلف الرواية » من قوله بعد حمد الله والصلاة على رسوله : « وبعد فإنى قصدت أن أكتب مسائل « مختلف الرواية » وأرسم خلاف كل واحد من الأئمة بابا على الترتيب الذى رتبته بعض أستاذنا (كذا) رحمهم الله غير أنه أورد الكتب كلها فى كل باب وأنا أورد الأبواب كلها فى كل كتاب وأذكر فى كل مسألة نكتة شافية وحجة كافية وسألت الله التوفيق لإتمامه بفضلته وإنعامه إنه قريب مجيب — باب قول أى حنيفة على خلاف قول صاحبيه رحمهم الله : بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الصلاة ... » .

وعلى الغلاف : « مختلف الرواية من تصنيف الشيخ الإمام الأجل الزاهد البارع الأستاذ رئيس الأئمة مقتدى الأمة مفتى الأنام ملك الكلام سيد العلماء والمتعلمين وارث الأنبياء والمرسلين علاء الدين السمرقندى أنار الله برهانه وجعل الجنة مثواه والفردوس مأواه اللهم آمين » (مختلف الرواية - المخطوط ١١٩ م فقه حنفى بدار الكتب المصرية وعدد أوراقه ٣٦٥ ق) .

أما « طريقة الخلاف » فهو المخطوط ٢١٧ فقه حنفى ق (أى مكتبة قوله) بدار الكتب المصرية . وعدد أوراقه ١٨٧ أو ١٨٥ وعلى الغلاف : « كتاب : طريقة الخلاف فى الفقه » عنى بتأليفه الشيخ الإمام علاء الدين العالم السمرقندى صاحب « المختلف » الذى منه نظم المنظومة النسفية وشارح الأصول للإمام محمد بن الحسن الشيبانى . وقد أشار إليه بروكلمان فى الذيل S . 111 . 1221 No 441,10 .

* * *

وقد استظهرنا مما تفضل بكتابته إلينا صديقنا الأستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلى مدير عام مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول فى كتابه إلينا برقم 10 - 88 - irc المؤرخ ١٤٠٨/٥/١٨ هـ الموافق ١٩٨٧/١/٦ م جزاه الله خيرا —

أن الموجود في مكتبة فيض الله أفندى بالسليمانية تحت رقم ١٠٢٤ في ٣٣٢ ورقة
نسخة أخرى من كتاب « مختلف الرواية » وليس « طريقة الخلاف » الذي ننشره
اليوم .

* * *

فالكتاب الذي ننشره اليوم هو « طريقة الخلاف بين الأئمة » ولم يقع لنا إلا نسخة
واحدة منه . ولكنها — فيما يبدو لنا — نسخة موثقة . يبدو ذلك من غلافها ومن آخر
صفحاتها . فعلى غلافها الأول عبارة :

« هو الباقي الخلاق . كتاب طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف للشيخ
الإمام علاء الدين السمرقندي عليه رحمة ربه الهادي . حيث أوردته على ترتيب الفروع
مع أدلته العقلية والنقلية سيما مجموع اختلافاته على طريق الأصول والأجوبة . وبعد
اطلاعي على هذا الوجه الوجه تشرفت بتملكه ومطالعته واضعاً يراعة الفاني على رعوس
مسائله مع أسولته وأجوبته سائلاً متضرعاً بتوفيقه سبحانه وتعالى . وأنا العبد الفقير إلى
الله الملك القدير أبو اليمن عبد الله » .

وعلى غلافها الثاني (ويبدو أنه الأصلي) عبارات :

منها : « طالع فيه واستفاد منه الفقير إلى لطف ربه الخفي على بن ناصر الدين
الطرابلسي عفى عنه الله » .

ومنها : « ملكه بالاتباع الشرعي العبد الفقير محمد بن محمد بن سيف الحلبي غفر
الله له وللمسلمين آمين » .

ومنها : « وبعد ما سار ودار في الأقطار والأمصار وانتقل من دار إلى دار وصار ما
صار قاده القضا وساقه ؟ إلى فناء تملك العبد الفقير محمد رفدي كان مدرسا بمدرسة
حضرة أيوب الأنصاري عليه رحمة ربه الباري » .

وللأسف لم نجد ترجمة لهؤلاء رغم الرغبة في ذلك .

ومنها كتابات أخرى غير واضحة .

وفى نهايته (ورقة ١٨٥) على الهامش عبارة : « قوبل وصحح بأصله المكتوب من أوله إلى آخره » .

وهذه النسخة كتبت سنة ٦٧٣ هـ كما هو مدون فى خاتمة الكتاب على الورقة ١٨٥ . وهو تاريخ قريب نسبياً من وفاة المؤلف (٥٥٢ هـ) .

* * *

وما زلنا نأمل فى الحصول على نسخة أخرى تفيدنا عند إعادة طبع الكتاب إن شاء الله . ونحن نظمئن إلى صحة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه ذاك بعد أن اطلعنا على صورة المخطوطة المنسوبة إليه أيضاً فى « أصول الفقه » برقم ٤٨٥ بمكتبة الداماد إبراهيم باشا بمكتبة السليمانية باستانبول — إذ هما متفقان فى المنهج والأسلوب مما لا يصدر إلا عن شخص واحد فضلاً عن الإشارة فيه إلى « طريقة الخلاف بين الأئمة » .

ويلاحظ ما يأتى :

١ — أن الكتاب يعالج فى كل « كتاب » بعض المسائل التى يراها — فيما يظهر لنا — محل خلاف كبير ولا يستوفى كل المسائل التى يتضمنها « الكتاب » فمثلاً فى « كتاب الصلاة » لا يستوفى كل مسائل الصلاة كما ترد فى كتب الفقه .

٢ — الكتاب من أوله إلى آخره يسير على نهج واحد — فهو : أولاً — يورد حكم « المسألة » ويعقبه غالباً بالحكم المخالف بقوله كثيراً « وعنده » والظاهر لنا أنه يقصد — بذلك فى الغالب — « الشافعى » ثم ثانياً — يبين « الوجه فيه » أى فى الحكم . و ثالثاً — يوضح ذلك بقوله : « وإنما قلنا ذلك لأن ... » . ثم يورد الحوار أو المناظرة بادئاً — رابعاً — بكلام المخالف بصيغة : « فإن قيل : — قلنا ... » . ثم يورد خامساً — الرد على المخالف بعنوان : « الجواب : أما ... قلنا : .. » وقد يعرض الخلاف بين الحنفية أنفسهم ومثال ذلك المسألة رقم ٥٧ ص ١/٤٩ وقد ذكر المؤلف « المناظرة فى المسألة ١٦٤ ص ٢/١٤١ وهى مع أحد القولين عن الشافعى رحمه الله » .

وفيما يلى صورة الغلاف الأول للمخطوطة والغلاف الثانى والصفحة الأخيرة منها .

هو الباقي للخلاف

كتاب طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأربعة
 للشيخ الإمام علاء الدين السمرقندي عليه الرحمة الهادي
 حيث أورد على ترتيب الفروع مع أدلة القطعية
 والنقلية منها مجموع اختلافات العلماء على طر
 الأسس والأجوبة بعد إطلاعي
 على هذه الوجوه أوجب نشرها
 بتملكه ومبايعته وأحبها
 برأيه القائل في ذلك
 مع أسسه وأجوبه
 سألنا من ختمها
 بتوفيقه سبحانه وتعالى
 وأنا العبد الفقير إلى الله الملك القدير
 أبو اليمن عبد الله

وقف بحكم الحاكم وقفاً

بشرط أن لا يباع ولا يورث

فمن بدل فموبال عليه

بصرى: الحمار

عدد اولی

محمّد

عزيمه الملا في الفقه

51

على يد السيد الشيخ الظام علاء الدين العالم المعروف بالسيد صاحب
المختلفات النادرة في نظم المنظومة الفقهية وشراح الأصول للآخمين

الشيخ السبكي رضي الله عنه وأرضاهما

مجلسه با (ارباب الشریعہ)
الشیخ الفقیر محمد بن محمد
بن عتیف الزلیلی غفر اللہ لہ و آلہ
و سلمی

قال في نسخة: انك كن

ظالم فيه واشتد عنه
الفقر الى الفقد اكفى
عنا حاله من الظلم ليس كفى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِالْوَثَقِ الْمُنْقَلَبِ
مِنْ لَدُنْهِ
أَجْرًا

من كثر الفقر

اللهام ونو لدبود خیر
المند. امیر. امیر.

و بعد مار و واری از انجا
الامصار و انخل من واری
و انخل من واری
و انخل من واری
و انخل من واری

(ثالثاً) "منهجنا في النشر"

منهجنا في النشر هنا هو نفسه الذى اتبعناه في نشر « تحفة الفقهاء » و « ميزان الأصول في نتائج العقول - المختصر » لعلاء الدين السمرقندى (٥٣٩ هـ) وهو مبين في الجزء الأول من التحفة (ص ٢٦ - ٣٠ من أسفل) وفي ميزان الأصول « (ص : ل - ن) .

مع ملاحظة أننا ننشر هذا الكتاب من نسخة واحدة بخلاف « التحفة » و « الميزان » فكنا ننشرهما من عدة نسخ .

ومنهجنا يقوم - عموماً - على الاختصار على تحقيق النص وإخراجه كما صدر من مؤلفه بقدر الإمكان . وفي داخل هذا الإطار نبه إلى ما يأتى :

١ - إنا ننشر هذا الكتاب من النسخة التى بين أيدينا . وهى - كما تقدم - الأصل الوحيد الذى لدينا وهى المقصود بقولنا فى الهامش « الأصل » .

٢ - إن النقط غير كامل وقد قمنا به نحن - على مسئوليتنا حسب اجتهادنا وهو يحتمل الخطأ والصواب - ولم نستطع الإشارة فى كل موضع إلى ذلك وإلا امتلأ الهامش بذلك لكثرتة ولكننا نشير إلى ما يحسن الإشارة إليه لفائدة من ذلك .

٣ - وهناك أخطاء إملائية أو نحوية أصلحناها وأشرنا فى الهامش - فى الغالب - إليها . وإذا كانت فى القرآن الكريم صححناها بالرجوع إلى المصحف مع الإشارة إلى ذلك فى الغالب أو بدون الإشارة . وبيننا رقم الآية من السورة الواردة فيها واسم السورة .

كما رجعنا - فى الأحاديث - إلى « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » لابن حجر وشرحه « سبل السلام » للصنعانى خروجاً على الأصل الذى نراه وهو أن تخرىج الحديث فى كتاب فقهى مذهبى ليس من مهمة المحقق إذ عمله مقصور على نشر الكتاب كما أراده صاحبه وعلى مسئوليته أما تحقيق الحديث فهو مهمة الدارس والناقد والمخالف

٤ — قد تحتاج سلامة العبارة إلى إضافة حرف كحرف الفاء مثلاً فتضيفه بين قوسين هكذا [] .

٥ — أحياناً ترد الحروف متصلة ببعضها مثل الألف واللام - مثال ذلك : « الأولاد » تكتب هكذا : « للأولاد » (ص ١١٦) وكذا « الإبل » تكتب هكذا : « للإبل » ص ١١٦ . فنكتبها على ما اعتدناها نحن .

٦ — ترد أحياناً بين العبارات حرفا ع م . وقد تبين المراد بهما بما ورد في هامش ١/٣٢ إذ جاء فيه : « علامة العين معناه : والأول ممنوع . وعلامة الميم معناه : ولئن سلمنا » . ويبدو لنا أن من كتب ذلك هو من كتب اسم الكتاب على الغلاف الأول على الوجه الذى تقدم .

كما أنه يوجد أحياناً حرف هـ ولم يرد فى المخطوطة كتابة تبين المراد ، سواء فى المتن أو على الهامش . ولعله من الناسخ بياناً لصفحة أو ورقة انتهت من الأصل الذى ينسخ منه - والله أعلم - وقد آثرنا كتابتها أيضاً فلعل القارئ له نظر آخر .

٧ — وقد ترجمنا فى الهامش للأعلام الذين ورد ذكرهم الترجمة التى يحتملها المقام وتناسب مع المترجم له ، فلم نوجز الإيجاز الشديد الذى لا يغنى ، ولم نطل الإطالة التى تبعد عن الموضوع . وأشرنا عقب كل ترجمة إلى المصدر الذى اعتمدنا عليه .

٨ — وطبعى أن تقسيم الكلام فقرات تبدأ كل فقرة من أول السطر من عندنا . فالكتاب كله من أوله إلى آخره الكتابة فيه متتابعة دون توقف .

وكذا تقسيم الكلام بفواصل من شولة وشرطة ونقطة من عندنا . ونحن نرى أن هذا العمل مهم جداً فعليه يتوقف سهولة الإلمام بالموضوع .

وكذا ترقيم الكتب وكذا المسائل من عندنا لتيسير الإحالة إن لزم .

والله يعلم أى بذلت فيه كل جهدى فى صبر وأناة . ومع ذلك أتوقع أن يكون فيه أخطاء ككل عمل بشرى وخصوصاً لعدم وضوح خط الناسخ .

وقد وجدنا في بعض الأحيان كلمة أو عبارة غير واضحة خطأ أو معنى فبذلنا الجهد كله في التعرف عليها ورجعنا إلى كثير من كتب الفقه الحنفى وغيره ولكننا كنا نجد في هذه المعنى واضحاً أما تقويم الكلمة أو العبارة لفظاً فلا نجده وإزاء ذلك تركنا تلك الكلمة أو العبارة على ما هي عليه في المخطوطة فلعل من القراء من يوفق إلى ما لم نوفق نحن إليه . والله أعلم .

(رابعاً) منهج المناظرة

نورد فيما يلى منهج المناظرة نقلاً عن علاء الدين السمرقندى (٥٣٩ هـ) من كتاب « ميزان الأصول فى نتائج العقول - المختصر » ص ٧٦٣ - ٧٦٧ الذى وفقنا الله لتحقيقه ونشره لأول مرة . ونقتصر هنا على المتن دون هوامش التحقيق ، ومن شاء فليرجع إلى « الميزان » نفسه - قال السمرقندى رحمه الله :

وأما القسم [الثانى] الذى يرجع إلى حالة المجتهد مع غيره :

وهو دعاؤه غيره إلى ما يتضح له من الحق غالباً ، إلا أن المدعو إليه فريقان : أحدهما - من يكون مثل حاله فى الاجتهاد .

والثانى - من لم يكن من أهل الاجتهاد ، كالعوام وطلبة العلم .

وعليه دعوة الفريقين إلى ما عنده من الحق ، لأن فى زعمه أنه على الحق ظاهراً . وغيره على الخطأ ، لما أن الحق واحد ، فيجب عليه منع الغير عما هو منكراً عنده ، والأمر بالمعروف الذى هو معروف عنده - قال الله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (١) .

إلا أن دعوته لمن لم يكن من [أهل] الاجتهاد ، [ف] بإظهار محاسن ما عنده وقبائح ما فى المذهب الآخر ، وإقامة الدلائل الظاهرة . ولم يجز له أن يشتغل بإظهار إشكالات الخصم ، لأنه ربما ينجع (٢) ذلك فى قلوبهم . فلا يمكنه حلها ، فلا يفيد الدعوة .

وأما دعوته لمن كان من أهل الاجتهاد ، فبالمناظرة - قال الله تعالى : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالْتِى هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٣) . ثم لا يخلو : إما إن كان مجيباً أو سائلاً :

(١) سورة آل عمران : ١١٠ .

(٢) فى المعجم الوسيط : نجح الشيء نجوعاً : نفع وظهر أثره . ويقال : نجح القول فى سامعه .

(٣) سورة النحل : ١٢٥ .

- فإن كان مجيباً : ينبغي أن يختار ما هو أقوى الدلائل عنده . فإن كان من النصوص يظهر وجه التعلق به بأوضح الوجوه . وإن كان من العلل فيأتي بالعلة الصالحة المؤثرة ، وبين وجه تأثير العلة في الأصل ، وبين أنها موجودة في الفرع ، ثم يشتغل السائل بالاعتراض . ويجب على المجيب أن يحترز عما يعد انتقالاً ، فإن الانتقال من باب الانقطاع في حقه . فأما في حق السائل : [ف] لا بأس بأن ينتقل من دليل إلى دليل ، لأنه معارض لكلام المجيب ، وما دام في المعارضة ، بدليل يصلح معارضاً ، لا يكون منقطعاً ، فأما المجيب [ف] بخلافه .

ثم ما يكون انتقالاً من حيث الظاهر ، فهو أربعة أنواع : فنوع منها مذموم ، والباقي غير مذموم .

أما الذي هو غير مذموم :

أحدها - أن يحتج بعلة لما يدعيه من الحكم ، فمنع السائل الوصف الذي ذكره بأنه علة ، فاشتغل بكلام آخر ، لإثبات ذلك الوصف علة ، لأن غرضه إثبات الحكم بتلك العلة ، فما دام يسعى في إثبات العلة بدليل ، يكون مقررّاً لتلك العلة لا تاركاً ، بل يكون من ضرورات الأول ، فيضاف إليه ، وأكثر العلل ممنوعة .

والثاني - الانتقال من حكم إلى حكم آخر . بيانه أن المجيب إذا علل لإثبات حكم يدعيه ، فالسائل يقول له : لا خلاف في هذا الحكم ، إنما الخلاف في حكم آخر ، فيكون هذا تعليلاً في غير موضعه ، وهو نوعان :

أحدهما - أن يمكن للمجيب أن يثبت الحكم الذي يتنازع فيه السائل ، بعين تلك العلة التي ذكرها لإثبات الحكم الأول ، وهذا يعد من فقه المجيب وحذاقته - نظيره : إعتاق المكاتب عن الكفارة إذا علل المجيب أن عقد الكتابة عقد يحتمل الفسخ والإقالة ، فلا يمنع من جواز إعتاق العبد [عن] الكفارة ، كما في الإجارة ، فيقول السائل : هذا الحكم مسلم : أن العقد لا يمنع من جواز إعتاق العبد عن الكفارة ، وإنما الخلاف في هذا أنه : هل يوجب نقصاناً في الرق والمالية في العبد [ف] يكون

مانعاً من جواز الكفارة - فيقول المجيب : لما كان هذا عقداً يحتمل الفسخ والاقالة ، فوجب أن لا يوجب نقصاناً يمنع من جواز الكفارة ، كما في الإجارة .

والثاني - أن يثبت الحكم الذى ينازعه السائل بعلّة أخرى ، كما إذا علل في الوطاء في العتق المبهم أنه لا يكون بياناً ، لأن الوطاء إما أن يكون بياناً صريحاً أو دلالة أو ضرورة ، وليس ببيان من هذه الوجوه ، فامتنع أن يكون بياناً ضرورة ، فيقول السائل : إن الوطاء في العتق المبهم ليس ببيان عندى ، ولكن الخلاف في هذا أن من قال لأمتيه « إحداكما حرة » ، فوطئ إحداهما هل تعتق الأخرى ؟ فيقول المجيب : إن السؤال وقع عن هذا : أنه هل يكون بياناً وقد نفيت بما ذكرت من العلة ، فإن سألت عن مسألة أخرى فاعلل لها بعلّة أخرى فأقول : لا تعتق ، لأنه ما أعتق ، والعتق من العباد لا يثبت إلا بالإعتاق ، والوطء ليس بإعتاق حقيقة ، فمن ادعى أنه يتضمن الإعتاق فقد ادعى خلاف الظاهر ، ولكن مع هذا لا ينفك عن نوع غفلة ، فيجب الاحتراز عنه .

ولكن كلا الوجهين لا يكون انتقالاً مذموماً .

والثالث - أن يعتل لإثبات حكم الشارع ، المتنازع فيه ، ويبين أثر العلة في الأصل ، ويبين أنها موجودة في الفرع ، فالسائل عارضه بوجوه فاسدة ، على سبيل العناد : يريد التلبيس على أهل المجلس ، وترك تلك العلة لدقة وخفاء فيها ، وأتى بعلّة أخرى لقطع الشغب على وجه يكون معلوماً لأهل المجلس ، فإنه لا يعد انتقالاً أيضاً .

كما أخبر الله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام في محاجة اللعين بقوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّىَ الذِّى يُحْيِى وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِى وَأُمِيتُ ﴾ (١) وجاء بمحبوسين كانا في السجن للقتل ، فقتل أحدهما وعفا عن الآخر - فقال : أحييت أحدهما وأمت الآخر ، فلما عرف إبراهيم عليه السلام أنه يريد التلبيس على قومه ، بعد ما لزمته الحجة لحفائها

(١) سورة البقرة : ٢٥٨ - ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الذِّى حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّىَ الذِّى يُحْيِى وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِى وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

ودقتها ، انتقل إلى الدليل الأوضح الذى لا يقبل التلبس ، كما أخبر الله تعالى : ﴿ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ ﴾ (١) .

وأما الانتقال المذموم فهو أن ينتقل إلى علة أخرى ، لإثبات الحكم الأول ، لعجزه عن تنفيذ تلك العلة ، لأن المناظرة وضعت لإظهار الحق ، وفي الدلائل كثرة ، فمتى عجز عن إثبات ما يدعيه حكماً بدليل ، يشتغل بدليل آخر لا يظهر الحق أبداً ، ولأنه ضمن إثبات الحكم بما يدعيه علة وقد عجز ، ألا ترى أن الاحتراز عن النقض بعد إثبات العلة وورود النقض عليها لا يقبل ويعد انقطاعاً ، فالاشتغال بابتداء علة أخرى أولى . وإنما يجوز ذلك إذا ظهرت حجته ولزمت على الخصم ، فيدفع بوجوه فاسدة ، ويريد التلبس على أهل المجلس ، فينتقل المحيب إلى الحجة الظاهرة ، فلا يكون مذموماً ، كما في قصة إبراهيم عليه السلام .

- وأما إذا كان سائلاً ، فعليه أن يأتي بوجوه الاعتراضات الصحيحة ، دون الفاسدة ، على العلل الصحيحة والفاسدة جميعاً .

والاعتراضات على العلل الصحيحة والفاسدة نوعان : صحيحة ، وفاسدة .

أما الصحيحة فأنواع سبعة : الممانعة ، والمناقضة ، وفساد الوضع ، والقول بموجب العلة ، والمعارضة ، وهى نوعان : معارضة فيها مناقضة ، وهو القلب وهو نوعان ، والمعارضة الخالصة . وما عدا هذه السبعة فمن الاعتراضات الفاسدة .

أما الأول [فـ] الممانعة - وهى أنواع فى الأصل والفرع :

أما فى الأصل - [فـ] كقول أصحاب الشافعى ، فى صوم شهر رمضان بنية من النهار : إن هذا صوم فرض ، فلا يصح بنية من النهار ، قياساً على صوم القضاء - فيقال لهم : لا نسلم أن هذا الوصف علة فى الأصل ، بل العلة كونه صوماً غير عين ،

(١) راجع الهامش السابق ٤ ص ٥٢ .

وهذا لا يوجد في الفرع ، وهو في الحقيقة سؤال طلب التأثير ، فلم قلت : إن كونه فرضاً مؤثراً في المنع من الجواز بنيته من النهار ؟ .

وأما في الفرع فأنواع :

أحدها - منع صلاحية الوصف علة ، فإن المعلل قد تعلل بالعدم وبالشبه ، وقد بينا فساد ذلك كله .

والثاني - أن يكون الوصف ممنوعاً وجوده في الفرع ، وإن كان في الأصل علة كقولنا : الزكاة عبادة محضة ، فلا تجب على الصبي ، كالصلاة . فيقول للخصم : لا نسلم أن الزكاة عبادة محضة .

والثالث - المنع بزيادة وصف ، كما يقول الخصم في مسألة زكاة الصبي : بلى إنها عبادة ، ولكنها عبادة مالية ، فلم قلت إنها لا تجب على الصبي ، كصدقة الفطر والعشر ، بخلاف الصلاة فإنها عبادة بدنية .

والرابع - المنع بطريق التقسيم ، وذلك نحو قولهم في الثيب الصغيرة : إنها ثيب ترجى مشورتها فلا تنكح إلا برأيا ، كالثيب البالغة - فنقول : برأى حاضر أم برأى مستحدث ؟ فإن قال : برأى حاضر ، فلم يوجد في الفرع ؟ . وإن قال برأى مستحدث ، فلم يوجد في الأصل ؟ وإن قال بأيهما ، كان ينتقض بالمجنونة ، فإن لها رأياً مستحدثاً بزوال الجنون ولا يتوقف على رأيا .

والخامس - منع الحكم الذي يدعيه المجيب ، وذلك نحو قولهم في بيع التفاحه بالتفاحتين : إنه لا يجوز ، لأنه بيع مطعوم بحسنه متفاضلاً فوجب أن يحرم ، كما إذا باع قميص حنطة بقفيز حنطة فنقول : أيش تعنى بقولك : وجب أن يحرم حرمة مطلقة أم حرمة مؤقتة متناهية بالكل . فإن عنيت الأول ، لم يوجد في الأصل . وإن عنيت حرمة مؤقتة متناهية ، لم يوجد في الفرع . ونحو قولهم في شراء الأب بنية الكفارة : إن المعتق أب ، فصار كما لو ملك بالميراث ونواه عن الكفارة - فنقول : ما حكم العلة ؟ إن قالوا : وجب أن لا يجوز عن الكفارة ، فنقول : المذكور هو المعتق والأب ،

وذلك لا يوصف بالجواز عن الكفارة وعدمه . وإن قالوا: وجب أن لا يجوز عتقه عن الكفارة ، فعندنا لا يجوز عتقه عن الكفارة . وإن قالوا : وجب أن لا يجوز إعتاقه ، لم يوجد في الأصل ولا يقولون به في الفرع .

وأما النقض - فنحو قولهم في مسح الرأس : إنه ركن في وضوء ، فوجب أن يسن تكراره ، كغسل الوجه ، وهذا ينتقض بمسح الخفين ، فإنه ركن ولا يسن تكراره .

وأما فساد الوضع - فنحو قولهم في مسح الرأس : إن هذا ركن في وضوء فوجب أن يسن تثلثه كغسل الوجه - فنقول : إن هذا في الوضع فاسد ، لأن المسح يبنى على التخفيف ، والتثليث من باب التغليظ ، فكان اشتراط التغليظ ، فيما بنى على التخفيف ، فاسداً ، ولهذا لم يسن في مسح الخف .

وأما القول بموجب العلة - [ف] كقولهم : القتل العمد محذور محض ، فوجب أن لا يوجب الكفارة كسائر المحظورات - فنقول : إن قتل العمد لا يوجب الكفارة عندنا ، فنقول بموجب ما ذكرتم ، ولكن هذا لا ينفى وجود معنى آخر يتعلق به الكفارة .

وأما المعارضة التي فيها مناقضة - [ف] هي القلب ، وهو نوعان :

أحدهما - أن يجعل العلة معلولاً ، والمعلول علة - مأخوذ من قلب الإناء : أن يجعل منكوساً ، فيجعل أعلاه أسفله ، وأسفله أعلاه ، كقولنا في الثيب الصغيرة : إنه يولى عليها في ماها ، فيولى عليها في نفسها ، كما في البكر الصغيرة ، فقالوا في الأصل إنما يولى عليها في نفسها ، فيولى عليها في ماها .

والثاني - وهو من قلب الشيء ظهراً لبطن ، أن يكون الوصف شاهداً عليك ، فقلبه وجعلته شاهداً لك ، وكان ظهره إليك فصار وجهه إليك .

نظيره - قولهم : إنه صوم فرض فلا يتأدى إلا بتعيين النية ، كصوم القضاء . وقلنا : صوم فرض ، فوجب أن يستغنى عن تعيين النية بعد تعيينه ، كما في صوم القضاء

بعد الشروع إلا أن القضاء يتعين بعد الشروع وهذا يتعين قبل الشروع ، والمخلص منه هو بيان الأثر لأحد الحكمين .

وأما المعارضة الخالصة - [ف] كقولهم في المسح : هذا ركن في وضوء فيسن تثلثه ، كالغسل ، فنقول هذا مسح في وضوء فوجب أن لا يسن تثلثه كمسح الخف ، فوقعت المعارضة ، فلا بد من الترجيح .

هذه وجوه الاعتراضات الصحيحة :

وقال بعض أصحابنا رحمهم الله : إن النقض وفساد الوضع لا يرد في العلل المؤثرة . وهذا ليس بصحيح ، لأن المؤثر ليس بموجب العلم قطعاً ، وإنما يوجب علم غالب الرأي وأكبر الظن . فإذا قبل النقض ظاهراً علم أنه ليس بمؤثر ، وفي الحقيقة علة الشرع لا يرد عليها النقض وفساد الوضع ، وإنما يرد على ما يدعيه المجيب علة .

وأما الاعتراضات الفاسدة [ف] لا نهاية لها :

فمنها - إرادة الحكم مع عدم العلة . وهو فاسد ، لأن الحكم يجوز أن يثبت بعلة .

ومنها - الفرق بين الأصل والفرع بمعنى آخر - وهو فاسد ، لأن هذا شرط صحة القياس ، لأن القياس بين الغيبيين يكون ، فلا بد من المفارقة من وجه - والله أعلم .

وبعد

جاء في صدر كتاب الإمام محمد بن عبد الحميد الأسمندي (٥٥٢ هـ) في
« أصول الفقه » ما يلي :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، رب تمم .

الحمد لله كما هو أهله ومستحقه ، والصلاة على رسوله محمد وآله ، قال الإمام
الأجل الكبير ، الأستاذ شيخ الإسلام علاء الدين عالم علماء الشرق والصين ، محمد بن
عبد الحميد رحمه الله :

وبعد - فإنني كنت جمعت « طريقة الخلاف » وأدرجت في أثناء مسائلها قدر ما
يحتاج فيها من أصول الفقه على وجه الاختصار والاقتصاد ، ثم إن بعض الأعزة من
أصحابي لم يقنع بذلك ، وسألني أن أؤلف فيه جمعا مفردا ، يأتي على جميع أبوابها ،
وأستوفى الكلام في كل باب منها ، على الرسم المعهود في مثله - فأجبتهم إلى ذلك ،
وسألت الله تعالى التوفيق لإصابة الحق ، والعصمة من الخطأ ، إنه على ذلك قدير .

* * *

فهذا الكتاب : « طريقة الخلاف » ، على ما ذكر المؤلف نفسه في عبارته
المتقدمة ، سابق في التأليف على كتابه في « أصول الفقه » . ونحن نلتزم بهذا الترتيب
في النشر . فمع أننا أعددنا للنشر كتاب المؤلف « أصول الفقه » قبل هذا : « طريقة
الخلاف » ، فقد آثرنا نشر كتابه هذا : « طريقة الخلاف » قبل كتابه « أصول
الفقه » الذي سننشره - إن شاء الله - بعد هذا . التزاماً بترتيبه في التأليف على ما
تقدم .

والله ولي التوفيق : نستعينه ونحمده .

الفهرست

ص - ص

في المقدمة الترقيم من أسفل . وفي الكتاب الترقيم من أعلى .

١٣ - ٧

تقديم

المقدمة - ١ - المؤلف - ٢ - الكتاب وصور من المخطوطة -

٥٧ - ١٥

٣ - منهجنا في النشر - ٤ - منهج المناظرة - ترتيب الكتاب